

أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي
عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ منى مغربي محمد إبراهيم

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بنها

د/ على محمود مصطفى خليل

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بنها

أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت
بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ منى مغربى محمد إبراهيم

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بنها

د/ على محمود مصطفى خليل

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بنها

ملخص البحث:

استهدف هذا البحث دراسة أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت - وذلك بعد قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، مادة (٦)، بند (هـ) والذي يتعلق بأن تلتزم الشركة طالبة القيد بإنشاء موقعاً إلكترونياً على شبكة المعلومات الدولية فور قيد أي من أوراقها المالية بالبورصة وقبل بدء التداول عليها، ومادة (٣٠) بشأن الإفصاح عن هيكل المساهمين وعدهم وهيكل مجلس الإدارة وموقف أسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية-. وقد قام الباحثان بتطوير مؤشر لقياس جودة التقرير المالي عبر الإنترنت يتكون من ٨١ بنداً مقسماً إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المحتوى وطريقة العرض. كما تم اختبار العلاقة بين ستة متغيرات كمحددات لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، والتي تتمثل في: الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية كبار المساهمين، وحجم مجلس الإدارة، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي. وقد اعتمد الباحثان في اختبار فروض البحث على استخدام معامل ارتباط بيرسون، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لقياس العلاقة بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة. وقد تم التطبيق على ٢٧ شركة مساهمة مصرية مدرجة ضمن المؤشر المصرى لمسئولية الشركات لعام ٢٠١٢. وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة جوهرية موجبة بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من ملكية كبار المساهمين وحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة. وكذلك وجود علاقة جوهرية سالبة بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وازدواجية دور المدير التنفيذي.

وقد أوصى الباحثان في نهاية الدراسة بضرورة العمل على إصدار معيار محاسبي ينظم عملية الإفصاح عبر الإنترنت، بالإضافة إلى قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات بتحديث المعلومات المتعلقة بهيكل المساهمين وهيكل مجلس الإدارة وموقف أسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليهما بصفة دورية على الموقع الإلكتروني للشركات وفقاً لنموذج الإفصاح المقدم إلى البورصة.

المصطلحات الأساسية: أنماط هياكل الملكية - خصائص مجلس الإدارة - حوكمة الشركات -
التقرير المالي عبر الإنترنت.

إن الدور المحتمل للإنترنت كوسيلة جديدة نسبياً لتوصيل المعلومات لكافة المستخدمين في الدول النامية يتمثل في مقابلة طلب أصحاب المصالح المتزايد في حجم وسرعة توصيل المعلومات في الوقت المناسب، وبطرق أفضل وأكثر فعالية (Aly et al., 2010). كما أن الإنترنت يعتبر أداة فريدة لنشر التقرير المالي، حيث تساعد على وجود العديد من أنماط عرض التقرير المالي عبر الإنترنت، بالإضافة إلى إمكانية الاتصال بشكل فوري، وغير مكلف لمستخدمي المعلومات (Kelton & Yang, 2008)، وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من الشركات المصرية بإنشاء مواقع إلكترونية لها على شبكة الإنترنت، لاستخدامه في نشر المعلومات المالية وغير المالية عن الشركة، وذلك لتحسين كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي من خلال توفير معلومات مناسبة ومتعددة وملائمة لكافة فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ومن ناحية أخرى، فإن هيكل الملكية ومجلس الإدارة من أهم الآليات التي قد تساعد في تنفيذ حوكمة الشركات بشكل فعال. وقد قامت العديد من الدراسات (Dharmastuti & Wahyudi, 2013 and Gillan, 2006) بتصنيف آليات حوكمة الشركات إلى مجموعتين رئيسيتين هما: آليات داخلية تتمثل في: مجلس الإدارة، والحوافز الإدارية Managerial Incentives، ونظام الرقابة الداخلية، ودستور ولوائح الشركة Constitutions and Corporates Regulations. وآليات خارجية تتمثل في: أصحاب الدين، وهيكل الملكية الخارجية، وقوانين سوق رأس المال، والمراجعة الخارجية. ومن ثم قد تلعب أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة دوراً مؤثراً وحيوياً في ممارسات الشركة في الإفصاح الاختياري عن التقرير المالي عبر الإنترنت، لذلك فإن هذا البحث يقوم باختبار هذه العلاقة بالتطبيق على البيئة المصرية.

٢/١ مشكلة البحث:

أدت التطورات في تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والانتشار السريع للإنترنت إلى أن الإنترنت أصبح يقدم شكلاً فريداً للإفصاح الاختياري للشركات، والذي يمكن الشركات من نشر المعلومات لجمهور كبير من المستخدمين وفقاً لأسس زمنية ملائمة، وإتاحة الفرصة للإفصاح عن أنواع بديلة من المعلومات غير مطلوبة من الجهات الرقابية والإشرافية، بالإضافة إلى استخدام أنماط متعددة لعرض هذه المعلومات - مثل ملفات صوت أو رسوم وأشكال بيانية - مما يساعد المستثمرين على فهم هذه المعلومات، وبالتالي تحسين الشفافية والإفصاح (Abdelsalam et al., 2007). وبالتالي فإن استخدام الإنترنت كوسيلة لنشر التقارير المالية تؤدي إلى تخفيض الوقت والتكلفة، بالإضافة إلى أنه يلعب دوراً هاماً في الحد من مشكلة الوكالة، وكذلك التخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات نظراً للمساحة غير المحدودة Unlimited Space، والتغطية الواسعة Wide Coverage، وسهولة الوصول للتقرير Easy Access Report، وتوفير المعلومات في الوقت الصحيح Real-Time Information. (Al Arussi et al., 2009).

ونظراً لأهمية إنشاء شركات المساهمة المصرية المسجلة في البورصة لمواقع إلكترونية لها للإفصاح من خلالها عن المعلومات المالية وغير المالية. فقد تضمن دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر عن مركز المديرين المصري بوزارة الاستثمار في عام ٢٠١١ على كل شركة أن تعد جدولاً بكل القواعد الواردة في هذا الدليل وما تلتزم به من تلك القواعد وما لا تلتزم به التزاماً كاملاً وأسباب ذلك، وما إذا كانت هناك خطة مستقبلية للتطبيق، وتقوم الشركة بالإفصاح عن هذا التقرير على موقعها الإلكتروني والتقرير السنوي لها"، كما يتضمن هذا الدليل أنه يجب أن تكون لدى الشركات المقيدة بالبورصة مواقع على شبكة المعلومات، يفضل أن تكون باللغتين العربية والإنجليزية، ويتم الإفصاح عن معلوماتها المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، حتى يسهل الوصول إليها. كما يجب أن تنشر الشركة محضر اجتماع جمعيتها العامة السنوي على موقعها فضلاً عن إتاحتها، إن أمكن، مطبوعاً للجمهور".

كما تضمن قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١) بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، الباب الثاني: القيد، مادة (٦): الشروط العامة لقيد الأوراق المالية، بند (هـ) نصه ما يلي: "أن تلتزم الشركة طالبة القيد بإنشاء موقعاً إلكترونياً على شبكة المعلومات الدولية فور قيد أي من أوراقها المالية بالبورصة وقبل بدء التداول عليها لنشر القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقارير مراقبي الحسابات وغيرها من البيانات والمعلومات التي تحددها إدارة البورصة من بين ما يجب على الشركات إخطارها بها وفقاً لهذه القواعد، وذلك دون الإخلال بمتطلبات الإفصاح الواردة بهذه القواعد. وبدلاً عن ذلك يجوز أن تنشر البيانات المشار إليها على موقع تخصصه البورصة لهذا الغرض"^(*).

وقد قامت العديد من الدراسات بالتركيز على محددات جودة التقرير المالي عبر الإنترنت والمتعلقة بخصائص الشركات - مثل حجم الشركة، والسيولة، والربحية، والرفع المالي، ونوع الصناعة - (Aly, et al., 2010 and Kelton & Yang, 2008). إلا أن هناك ندرة في الدراسات وبصفة خاصة في البيئة العربية التي تناولت العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة كمحددات لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، وذلك على الرغم من أهمية هيكل الملكية ومجلس الإدارة كأحدى آليات حوكمة الشركات، حيث تضمن دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ب.ج.م.ع الصادر عن مركز المديرين المصري بوزارة الاستثمار في عام ٢٠١١ أنه "على الشركة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية مثل تشكيل مجلس الإدارة ولجانته المختلفة، والسير الذاتية لأعضاء المجلس، وهيكل الملكية بالشركة، وهيكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة". كما تضمن قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١ بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٤، بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، الباب الثالث: متطلبات الإفصاح، مادة (٣٠): تقرير الإفصاح الدوري للشركات المقيد لها أسهم بالبورصة نصها ما يلي: "تلتزم كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بتقرير إفصاح يوضح هيكل المساهمين وعددهم وهيكل مجلس الإدارة وموقف

(*) تم إلزام الشركات طالبة القيد والمقيدة أوراقها المالية في البورصة المصرية بإنشاء موقع إلكتروني لها، بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢١/٢/٢٠١٢، بشأن تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

أسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية على النموذج المعتمد من الهيئة وذلك خلال ١٠ أيام من نهاية كل فترة (**).

وتلتزم البورصة بنشر تقارير الإفصاح المشار إليها بالفقرة السابقة على شاشات التداول بالبورصة فور ورودها، وكذلك على موقع البورصة الإلكتروني.

ويتضح للباحثين مما سبق أن تحليل العلاقة بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة من القضايا الهامة في الأدب المحاسبي، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ١- ما طبيعة هيكل الملكية ومجلس الإدارة كإحدى آليات حوكمة الشركات؟
- ٢- ما أهم بنود محتوى وطريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت للشركات المصرية؟
- ٣- ما أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت؟

٣/١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار العلاقة بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة، ويشتق من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ١- التعرف على هيكل الملكية ومجلس الإدارة كإحدى آليات حوكمة الشركات.
- ٢- اقتراح مؤشر لقياس جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.
- ٣- التحقق من أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مؤشر جودة التقرير المالي على الإنترنت.

٤/١ أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن التقرير المالي عبر الإنترنت من جانب الجهات الرقابية والإشرافية، والتي تطالب الشركات بضرورة إنشاء موقع إلكتروني لها يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للشركة، ومن ثم تتمثل أهمية البحث في:

■ **الأهمية العلمية:** أن التقرير المالي عبر الإنترنت من الموضوعات التي نالت اهتماماً من الباحثين سواء في البيئة الأجنبية أو العربية، إلا أن العلاقة بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة لم تحظ بالاهتمام الكافي نظراً للحدثة النسبية في الزام الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة إنشاء موقع إلكتروني لها، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن هيكل المساهمين وهيكل مجلس الإدارة من خلال نموذج الإفصاح الذي أعدته الهيئة العامة للرقابة المالية مع إلزام البورصة بضرورة نشر تقارير الإفصاح على موقع البورصة الإلكتروني. ومن ثم فهناك حاجة لمحاولة تحديد أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

(**) تم إلزام كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بتقرير إفصاح يوضح هيكل المساهمين وهيكل مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية، بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/٥/١١.

• الأهمية العملية: إن الوصول إلى مؤشر مقترح لقياس جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، مع توضيح أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت يساهم في تطوير أسواق المال، وتحسين الشفافية والإفصاح في هذه الأسواق، مما ينعكس على زيادة الاعتماد على المعلومات في التقرير المالي عبر الإنترنت لاتخاذ القرارات.

٥/١ منهج البحث:

اعتمد الباحثان على كلٍ من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، حيث يقوم الباحثان باستخدام المنهج الاستنباطي من خلال التحليل النظري للدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وتأثيرهما على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت. وذلك بهدف الوصول إلى مقاييس يمكن استخدامها في التعبير عن أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة، بالإضافة إلى التوصل إلى مؤشر مقترح لقياس جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية، وذلك للتعرف على تأثير أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات عام ٢٠١٢، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

٦/١ حدود البحث:

- ١- يقتصر البحث على هيكل الملكية ومجلس الإدارة كأحدى آليات حوكمة الشركات، دون التطرق إلى الآليات الأخرى إلا بالقدر الذي يخدم هدف البحث.
- ٢- يقتصر البحث على محتوى وطريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت، دون التطرق إلى المخاطر المصاحبة للإفصاح الإلكتروني.
- ٣- يقتصر البحث على أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، دون التطرق إلى المحددات الأخرى للإفصاح الإلكتروني.
- ٤- يقتصر البحث على شركات المساهمة المدرجة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات لاختبار العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت دون غيرها من الشركات.

٧/١ تنظيم البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيمه إلى سبعة أقسام، وذلك على النحو التالي:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
- القسم الثاني: الدراسات السابقة.
- القسم الثالث: هيكل الملكية ومجلس الإدارة كأحدى آليات حوكمة الشركات.
- القسم الرابع: ممارسات التقرير المالي عبر الإنترنت.
- القسم الخامس: دراسة تحليلية لأنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت.
- القسم السادس: الدراسة التطبيقية.
- القسم السابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٢ / القسم الثاني: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتقرير المالي عبر الإنترنت في الدول المتقدمة. حيث قامت دراسة (Abdelsalam & Street, 2007) باختبار أهمية حوكمة الشركات، والعديد من الخصائص المتعلقة بالشركة كمحددات محتملة لتوقيت تقديم التقرير المالي عبر الإنترنت للشركات. وقد تم التطبيق على عينة من الشركات الكبرى المسجلة في بورصة لندن. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط جوهري بين وقتية التقرير المالي عبر الإنترنت واستقلالية وخبرة مجلس الإدارة. بالإضافة إلى وجود ارتباط بين انخفاض وقتية التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من ازدواجية دور المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة (CEO/Chair Duality) وكذلك ملكية كبار المساهمين Block Ownership.

كما قامت دراسة (Kelton & Yang, 2008) باختبار الارتباط بين آليات حوكمة الشركات وشفافية الإفصاح، والتي تقاس من خلال مستوى التقرير المالي عبر الإنترنت. وتم قياس حوكمة الشركات من خلال حقوق المساهمين Shareholders' Rights، وهيكل الملكية Ownership Structure، وتكوين مجلس الإدارة Board Composition، وخصائص لجنة المراجعة Audit Committee Characteristics. وقد تم تطوير مؤشر الإفصاح لقياس نطاق التقرير المالي عبر الإنترنت لكل شركة من شركات العينة من خلال شكل العرض Presentation Format، ومحتوى المعلومات Information Content، والإفصاحات عن حوكمة الشركات Corporate Governance Disclosures. وأشارت النتائج إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف في حقوق المساهمين ونسبة أقل من ملكية كبار المساهمين، ونسبة أعلى من المديرين المستقلين، وعناية أكثر من لجنة المراجعة، ونسبة أعلى من أعضاء لجنة المراجعة ذات خبرات مالية، تكون أكثر التزاماً بالتقرير المالي عبر الإنترنت. كما أشارت الدراسة إلى أن الارتباط بين حوكمة الشركات والتقرير المالي عبر الإنترنت يختلف بحسب حجم الشركة.

واستهدفت دراسة (Abdelsalam & El-Masry, 2008) تقديم رؤية جديدة في توقيت التقارير المنشورة عبر الإنترنت على عينة من الشركات المسجلة في البورصة الأيرلندية. حيث تم الاعتماد على مؤشر - يتكون من ١٣ معياراً - لتقييم التوقيت للتقارير المنشورة - السنوية والمرحلية - عبر الموقع الإلكتروني للشركة على شبكة الإنترنت. كما تناولت الدراسة أثر تشكيل مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت التقارير المنشورة عبر الإنترنت. وتم قياس تشكيل مجلس الإدارة من خلال نسبة المديرين المستقلين إلى إجمالي المديرين، والدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة Chairman's Dual Role، ومتوسط مدة المديرين (التفويضيين وغير التفويضيين) مقارنة بمتوسط المدة لهذا القطاع. ويتمثل هيكل الملكية في ملكية الإدارة وملكية كبار المساهمين. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المسجلة في البورصة الأيرلندية تلي ٤٦% فقط من معايير تقييم توقيت التقارير المنشورة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين توقيت التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت وكل من استقلالية مجلس الإدارة وملكية الرئيس التنفيذي. كما توصلت الدراسة إلى أن تشكيل مجلس الإدارة

وهيكل الملكية ذات تأثير على توقيت التقارير المنشورة عبر الإنترنت، كما أوصت الدراسة بضرورة وجود تحديث للمعلومات المقدمة عبر الموقع الإلكتروني للشركة بصورة منتظمة.

كما قامت دراسة (عفيفي، ٢٠٠٨) باختبار محددات نشر التقارير المالية على الإنترنت، وذلك لعينة من ٤٩ شركة مساهمة مصرية مقيدة في البورصة، كما تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح على الإنترنت مكون من ٣٨ بنداً يضم مجموعتين فرعيتين للإفصاح على الإنترنت (طريقة العرض، محتوى الإفصاح)، بالإضافة إلى اختبار ثمانى متغيرات كمحددات للإفصاح على الإنترنت وهى: حجم الشركة، والربحية، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، ووجود لجنة مراجعة، ونوع القطاع، ونوع الصناعة، والقيود في بورصات أجنبية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وجوهرية بين الإفصاح على الإنترنت وكل من استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ووجود لجنة للمراجعة، ونوع القطاع، ونوع الصناعة، والقيود الأجنبي، وكذلك وجود علاقة سالبة وجوهرية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول والإفصاح على الإنترنت.

أما دراسة (Aly et al., 2010) فقد توصلت إلى أن ٥٦% من الشركات المصرية تقدم جزءاً كبيراً من معلوماتها عبر موقعها على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى ذلك فهناك بعض الخصائص التي تفسر التباين في درجة الإفصاح عبر الإنترنت بين الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وعلى وجه الخصوص: الربحية، والملكية الأجنبية، ونوع الصناعة (بصفة خاصة قطاع الاتصالات والخدمات المالية)، حيث تعتبر من المحددات لمحتوى وشكل العرض للمعلومات المفصح منها عبر الموقع الإلكتروني للشركة. ومع ذلك هناك خصائص أخرى للشركات مثل: حجم الشركة، والرافعة المالية، والسيولة، وحجم مكتب المراجعة لا تفسر التباين في التقارير المنشورة عبر الإنترنت بين الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

كما استهدفت دراسة (Yap et al., 2011) فحص العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وهيكل الملكية وجدوى الإنترنت *Internet Visibility* والتقارير المالي عبر الإنترنت في ماليزيا. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردى جوهرى بين التقرير المالي عبر الإنترنت واستقلالية المديرين غير التنفيذيين، والكفاءة المالية والمحاسبية للمديرين، وحجم مجلس الإدارة، وعدد المساهمين. كما يوجد علاقة ارتباط طردى موجب بين الكفاءة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وجدوى الإنترنت. وتشير هذه النتائج أن كفاءة المديرين والمهنية المحاسبية تساعد على إرساء ممارسات إفصاح جيدة لخلق ممارسات تنظيمية متجانسة *Homogeneous Organizational Practices* كاستجابة لعدم التأكد المصاحب للتكنولوجيا. ومن ثم فعقب إصلاحات حوكمة الشركات تواجه الشركات ضغوطاً وشبه الزام لنشر المعلومات عبر الإنترنت بحثاً عن الشرعية التنظيمية. حتى لا يفسر سوق رأس المال غياب المعلومات كدليل لانعدام المساءلة والشفافية.

كما اعتمدت دراسة (Yap & Saleh, 2011) على المقابلات الشخصية لعشرة من كبار المديرين واستخدام قائمة استبيان متعمقة لمعرفة وجهات نظرهم وآرائهم حول قضايا التقرير المالي عبر الإنترنت. وقد أوضحت الدراسة أن هناك ثلاثة دوافع أساسية لإعداد التقرير المالي عبر الإنترنت: أولاً: رغبة

الشركات في أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات. ثانياً: استخدام الشركات الإنترنت في الترويج عن المنتجات والخدمات؛ وذلك لخلق علامة تجارية جيدة في هذه الصناعة. ثالثاً: تعد هذه الشركات من أقوى المؤيدين أن ممارسات حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى تعزيز أكبر للشفافية. كما أشارت الدراسة إلى اتفاق ٩٠% من المستطلعين على أثر هيكل الملكية على التقرير المالي عبر الإنترنت، كما أيد ٧٠% من المستطلعين أن أعضاء الصناعة Industry Members، وحجم المنشأة Firm Size تؤثر على ممارسات تقديم مثل هذه التقارير. كما أيد ٣٤% فقط من المستطلعين أن حوكمة الشركات تؤثر على التقرير المالي عبر الإنترنت. ومن بين أكثر القضايا الهامة التي أبرزها هذا الاستطلاع أمن الموقع Security of the Website، والوقت المناسب للتقرير Timeliness of Reporting، وثبني لغة XBRL.

أما دراسة (AbuGhazaleh, 2012) فتسعى إلى اختبار محددات ممارسات الإفصاح عبر الإنترنت في الشركات المدرجة في بورصة عمان، وقامت الدراسة بتحديد عشرة متغيرات تفسيرية تؤثر على مستوى الإفصاح عبر الإنترنت. وتمثلت تلك المتغيرات في: حجم الشركة، وربحية الشركة، وملكية الحكومة، وملكية المؤسسات، وعدد المساهمين، وعمر الشركة، وتوقعات النمو المستقبلية، ونوع القطاع، وتصنيف مكتب المراجعة، والتمويل الخارجي. وقد توصلت النتائج إلى أن وجود مواقع للشركات على الإنترنت يرتبط بشكل إيجابي بحجم الشركة ونوع القطاع (بصفة خاصة القطاع المالي - شركات التأمين والبنوك-)، كما أن قيام الشركات بالإفصاح عن التقرير المالي عبر الإنترنت يرتبط إيجابياً بحجم الشركة، وملكية الحكومة، وملكية المؤسسات، وعدد المساهمين، ونوع القطاع (بصفة خاصة القطاع المالي)، ويرتبط سلبياً بعمر الشركة.

كما تناولت دراسة (Ojah & M-Mokoteli, 2012) تحليل المحددات البيئية الكلية للتقرير المالي عبر الإنترنت في سياق نماذج حوكمة الشركات. وكذلك تحديد متطلبات إفصاح نماذج الحوكمة الأكثر ارتباطاً بالتقرير المالي عبر الإنترنت، وقد تم التطبيق على ٤٤ من الدول النامية والمتقدمة - من ضمنها مصر كإحدى الدول النامية - . وتوصلت الدراسة إلى أن كل من البنية التحتية المؤسسية والمادية Physical and Institution Infrastructures من المحددات الهامة لتبني الدول للتقرير المالي عبر الإنترنت. وبجانب هيكل حوكمة الشركات فإن الدمج بين البنية التحتية والتقرير المالي عبر الإنترنت يؤدي إلى تعزيز الشفافية، وكفاءة السوق اللذان يعدان من الأهداف الرئيسية للتقارير المالية والإفصاح.

واستهدفت دراسة (Puspitaningrum & Atmini, 2012) إيجاد دليل عملي على ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات (هيكل الملكية، واستقلال المفوضين Independent Commissioners، وخصائص لجنة المراجعة) تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري للتقارير المالية عبر الإنترنت (IFR). وقد تم التطبيق على ٤٢٠ شركة أندونيسية في بورصة أندونيسيا (IDX)، وذلك خلال عام ٢٠١٠. وأوضحت النتائج أن من بين آليات حوكمة الشركات، تعتبر عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة فقط هي التي تؤثر على الإفصاح الاختياري للتقارير المالية عبر الإنترنت، سواء كانت

هذه الاجتماعات داخلية (مثل مجلس الإدارة) أو خارجية (مثل المراجعين الخارجيين)، حيث يتمثل الهدف الرئيسي من تلك الاجتماعات في خلق نوع من التنسيق في الرقابة على إعداد البيانات المالية، وتعزيز الرقابة الداخلية، والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وتقليل فرص الإدارة في الاحتفاظ بالمعلومات لصالحها، مما يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات بما في ذلك الإفصاح الاختياري للتقارير المالية عبر الإنترنت.

كما أن الدراسة لم تتوصل إلى أي دليل على تأثير الملكية الإدارية في مستوى التقرير المالي عبر الإنترنت؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الملكية الإدارية في الشركات الأندونيسية إلى ٣% فقط، مما يصعب معه التأثير في سياسات الإفصاح الاختياري بما في ذلك سياسات التقرير المالي عبر الإنترنت. كما لم يتم التوصل إلى أي دليل على أن ملكية كبار المساهمين تؤثر على مستوى التقرير المالي عبر الإنترنت. ويرجع ذلك إلى أن كبار المساهمين لم يستطيعوا تحسين وظيفتهم باعتبارهم نظاماً للمراقبة، كما أنه لم يتم التفرقة بين ملكية كبار المساهمين على المستوى المؤسسي والمستوى الفردي، على الرغم من أن كل مجموعة لها من الخصائص التي تمكنها من التأثير على سياسات الإفصاح الاختياري بما في ذلك سياسات التقرير المالي عبر الإنترنت. كما لم تتوصل الدراسة إلى أي دليل على أن استقلال المفوضين له تأثير إيجابي على مستوى التقرير المالي عبر الإنترنت. وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة المفوضين المستقلين إلا أنهم لم يعملوا بشكل صحيح، كما يبدو أن تأسيس مجلس المفوضين في أندونيسيا يتم بصورة شكلية.

كما قامت دراسة (Saini, 2013) بتحليل ممارسات الإفصاح من خلال شبكة الإنترنت، بالتطبيق على الشركات الهندية والتحقق تجريبياً من بعض الخصائص كمحددات لهذه الممارسات، حيث تم استخدام مؤشر يتكون من ٥٦ بنداً، وذلك لاختبار مدى جودة التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت، علاوة على ذلك تستخدم هذه الدراسة تحليل أحادي المتغير Univariate Analysis لدراسة تأثير كل خاصية من خصائص الشركات على مستوى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها على شبكة الإنترنت. وكشفت الدراسة أن ١٨١ شركة لديها مواقع على شبكة الإنترنت، وهو ما يمثل ٩١% من إجمالي عدد شركات العينة. وجميع هذه الشركات تستخدم شبكة الإنترنت لنشر المعلومات عن نتائج أعمالهم التجارية. ولكن هناك قدر كبير من التباين في عدد مرات التردد على الموقع للإفصاح عن البنود المختلفة. كما أن نتائج تحليل الانحدار أحادي المتغير أظهرت أن هناك ارتباطاً جوهرياً موجباً بين مستوى إفصاح الشركات من خلال شبكة الإنترنت وكل من حجم الشركة ونسبة الملكية Ownership Dispersion.

كما تناولت دراسة (Sharma, 2013) مجموعة من الأسئلة تتمثل في: ما مدى الإفصاح باستخدام شبكة الإنترنت بالتطبيق على البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيبال؟ وما محددات مستويات الإفصاح على شبكة الإنترنت من قبل تلك البنوك؟ وقد وجدت الدراسة أن جميع البنوك - ٢٣ بنكاً بنسبة ١٠٠% - قاموا بالحفاظ على المواقع الخاصة بهم على شبكة الإنترنت، وتقديم التقارير السنوية التزاماً بالتوجيه رقم ٤ لبنك نيبال راسترا (Nepal Rastra Bank (NRB) - البنك المركزي في

نيبال -، كما تم استخدام مؤشر يتكون من ٥٠ بنداً؛ وذلك لتقييم مستويات الإفصاح عبر المواقع الإلكترونية. وقد تبين أن ٤٩.٥٨% من العناصر التي يشتمل عليها المؤشر يتم الإفصاح عنها من خلال البنوك التجارية. أما فيما يتعلق بالمحددات هناك ارتباط معنوي بين الإفصاح على شبكة الإنترنت وكل من الملكية الأجنبية Foreign Ownership، واستقلالية مجلس الإدارة Board Independence، وحجم البنك Bank Size. كما أن نموذج الإنحدار الذي يشمل ستة متغيرات مستقلة - وهي: حجم البنك، والرافعة المالية، واستقلالية مجلس الإدارة، والملكية العامة للأسهم، والملكية الأجنبية، والربحية - يفسر ٥١% من التباين في الإفصاح على شبكة الإنترنت للبنوك التجارية في نيبال.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة يستنتج الباحثان ما يلي:

أولاً: معظم الدراسات التي تناولت محددات التقرير المالي عبر الإنترنت تمت في بيئات أجنبية لها ظروف تختلف عن البيئة المصرية، فيما عدا دراسة (هلال، ٢٠٠٨)، ودراسة (Ali et al., 2010)، إلا أن هاتين الدراستين تم تطبيقهما قبل إلزام الشركات طالبة القيد والمقيدة أوراقها المالية في البورصة المصرية بإنشاء موقع إلكتروني لها بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٥) بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١ بشأن تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وكذلك قبل إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر في فبراير ٢٠١١ والذي ينص على ضرورة أن يكون لدى الشركات المقيدة بالبورصة مواقع على شبكة المعلومات، ويفضل أن يكون باللغتين العربية والإنجليزية.

ثانياً: معظم الدراسات التي تناولت العوامل التي تؤثر على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت قامت بالتركيز على خصائص الشركات، والتي تتمثل في الربحية، والرفع المالي، وحجم الشركة، والسيولة إلا أنها لم تتناول هيكل الملكية ومجلس الإدارة بشكل مفصل على الرغم من أهميتهما، ويتضح ذلك من خلال إلزام كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بتقرير إفصاح يوضح هيكل المساهمين وعددهم وهيكل مجلس الإدارة وموقف أسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليهما، وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١ بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢، وكذلك قيام دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١١ بالنص على ضرورة قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية مثل: تشكيل مجلس الإدارة ولجانه المختلفة، والسير الذاتية لأعضاء المجلس، وهيكل الملكية بالشركة، وهاكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة.

ثالثاً: بالنسبة للمؤشر المستخدم في الدراسات السابقة لتقييم إفصاح الشركات عبر الموقع الإلكتروني - وبصفة خاصة دراسة (هلال، ٢٠٠٨)، ودراسة (Ali et al., 2010) - لم يشمل على بعض البنود الهامة التي تساعد في الحكم بكفاءة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، وبصفة خاصة بعد تطوير متطلبات الإفصاح الورقي للشركات الذي ينعكس بطبيعة الحال على الإفصاح عبر الموقع الإلكتروني للشركات. ولذلك يحاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التوصل إلى مؤشر عادل وشامل لاستخدامه في تقييم جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

رابعاً: جميع الدراسات التي تم تطبيقها على البيئة المصرية قامت باختيار الشركات الأكثر نشاطاً من حيث حجم التعامل طبقاً لمؤشر EGX100، بينما الدراسة الحالية تقوم بالتطبيق على الشركات التي تقع ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات، ويقوم هذا المؤشر بتقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGX100 من حيث حجم المعلومات التي تتيحها هذه الشركات بشكل اختياري عن ممارستها في مجال حوكمة الشركات والبيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات وكذلك حجم السوق والسيولة. ويتم اختيار أفضل ٣٠ شركة من بين هذه الشركات لتمثل المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

وبعد تعرض الباحثان في هذا القسم للدراسات السابقة، وتوضيح أهم نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، يقوم الباحثان في القسم التالي (الثالث) بعرض وتحليل مفهوم هيكل الملكية ومجلس الإدارة كأحدى آليات حوكمة الشركات.

٣/ القسم الثالث: هيكل الملكية ومجلس الإدارة كأحدى آليات حوكمة الشركات: ١/٣ آلية هيكل الملكية:

يعتبر هيكل ملكية الشركات عنصراً هاماً لحوكمة الشركات، والنظام المُعقد للقوى القانونية، والمؤسسية، والسوقية التي تخضع لها الشركات. ويمكن تعريف هيكل الملكية من خلال بعدين رئيسيين: (Tusiime et al., 2011)

- درجة تركيز الملكية Degree of Ownership Concentration: حيث قد تختلف الشركات لأن هيكل ملكيتها أقل أو أكثر تشتتاً.
- طبيعة الملاك Nature of the Owner: حيث أن الشركات قد تكون خاصة Private، أو تملكها الحكومة (تملكها الدولة) (Government Owned (State Owned)، أو ملكية مختلطة Mixed Owned.

وقد أشارت كل من دراسة (Turki & Sedrine, 2012)، (Wellalage & Locke, 2011) إلى أن هيكل الملكية يعد آلية هامة لحوكمة الشركات يمكن أن تؤثر على أداء الشركة وثروة المساهمين، حيث تتمثل المشكلة الأساسية في تكلفة الفصل بين الملكية والرقابة أو ما يسمى بتكلفة الوكالة Agency Cost، والتي تنتج من تشتت الملكية Dispersed Ownership في الشركات الكبيرة والتي تزيد من مشكلة الأصيل - الوكيل، بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم التأكد. ومن ثم تصبح درجة تركيز الملكية أكثر تشتتاً، والفجوة تميل إلى الاتساع بين السيطرة على الشركة من جانب ملاكها والرقابة من جانب إدارة الشركة.

وقد أوضحت دراسة (Stergiou, 2011) إلى تمييز أنظمة حوكمة الشركات إلى فئتين رئيسيين وفقاً لهياكل الملكية السائدة: تتضمن الفئة الأولى النظم التي فيها تشتت الملكية على نطاق واسع، في حين تتضمن الفئة الثانية النظم التي تتركز فيها ملكية الشركات في أيدي أحد أو مجموعة من المساهمين الذين يمارسون السيطرة على الشركة بشكل متناسب أو غير متناسب مع المشاركة الاقتصادية في الشركات المعنية. ومن ثم فإن هياكل الملكية تكون حاسمة في تحديد طبيعة مشاكل الحوكمة التي ينبغي أن تتناولها استراتيجيات حوكمة الشركات.

وهناك بعض أشكال تركيز الملكية تكون قادرة على تخفيف حدة مشكلة الوكالة لمساهمي الشركات، حيث أن كبار المساهمين لديهم مصلحة في مراقبة الإدارة، وكذلك القدرة على تنفيذ تغييرات في الإدارة. ولكن من جهة أخرى، قد توجد مشاكل الوكالة بين أغلبية وأقلية المساهمين Majority and Minority Shareholders بسبب عدم تماثل حق التدفق النقدي وحق التصويت. والتي قد تسبب نزاع ملكية مساهمي الأقلية والتعامل الذاتي Self-Dealing، بالإضافة إلى ذلك فإن كبار المساهمين يميلون إلى الإفراط في المراقبة والتدخل في قرارات الإدارة. وبالنسبة للعديد من الاقتصاديات فإن نزاع الملكية والتحويل لكبار المساهمين هي في الواقع مشكلة الوكالة الرئيسية قبل تقييد أنشطة المديرين المحترفين التي تكون غير خاضعة للمساءلة من قبل المساهمين (Yeqin, 2007).

وقد قامت دراسة (Tsegba & Herbert, 2013) باختبار العلاقة بين تركيز الملكية وأداء الشركات في نيجيريا، بالإضافة إلى التأكد من أن الاختلافات المميزة Cross-Sectional بين هياكل الملكية تؤدي إلى اختلافات منهجية في الأداء بين الشركات النيجيرية. وتشمل العينة ٧٢ شركة غير مالية مدرجة في البورصة النيجيرية (NSE). وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وقد توصلت الدراسة إلى أن تركيز الملكية له تأثير سلبي وجوهري على أداء الشركات.

كما قامت دراسة (AbdolKhani & Jalali, 2013) باختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وعائد وقيمة الشركة كمؤشرين لأداء الشركة. وعلى الرغم من وجود العديد من المقاييس التي تعبر عن حوكمة الشركات إلا أن هذه الدراسة قامت بالإقتصار على تركيز الملكية كمقياس للتعبير عن حوكمة الشركات. وقد تم التطبيق على ٧٠ شركة مسجلة في بورصة إيران. وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وقد توصلت الدراسة إلى أن تركيز الملكية له تأثير سلبي وجوهري على قيمة الشركة. ٢/٣ آلية مجلس الإدارة:

تحظى مسألة هيكل مجلس الإدارة كألية لحوكمة الشركات بإهتمام كبير في السنوات الأخيرة من جانب الأكاديميين، والمشاركين في السوق، والهيئات التنظيمية. حيث غالباً ما يفترض أن الأداء المالي للشركات يتحدد أساساً من خلال خصائص المجلس. كما تشير نظرية الوكالة إلى أنه من أجل حماية مصالح المساهمين، يفترض أنه يجب على مجلس الإدارة القيام بوظيفة الرقابة الفعالة، ومن المفترض أن أداء المجلس لواجباته الرقابية يتأثر من خلال فعالية المجلس، وتلك الفعالية تتأثر بعوامل مثل: تكوين مجلس الإدارة، وحجم المجلس، وازدواجية المدير التنفيذي، وتنوع المجلس، وعدم تماثل المعلومات، وثقافة المجلس (Uadiale, 2010).

إلا أن مجلس الإدارة تعرض لانتقادات بشكل كبير في الآونة الأخيرة بسبب انخفاض ثروة المساهمين وفشل الشركات Corporate Failure، حيث كان مجلس الإدارة داخل دائرة الضوء بسبب حالات فشل الشركات الكبرى مثل شركة Enron وشركة WorldCom. ومن ثم فإن بعضاً من الأسباب المعلنة لهذه الإخفاقات هي: عدم وجود وظائف الرقابة الفعالة، وتخلي المجلس عن السيطرة على مديري الشركات الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية، بالإضافة إلى اعتبار المجلس مقصراً في مساءلته للمديرين أمام أصحاب المصلحة ونتيجة لذلك فقد أكدت جميع إصلاحات الحوكمة بشكل خاص على التغييرات المناسبة التي ينبغي إدخالها على مجلس الإدارة من حيث تكوينه Composition، وهيكله Structure، ومواصفات ملكيته Ownership Configuration. ومن أهم

هذه الإصلاحات ضرورة أن يشتمل المجلس على التوازن بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين من أجل ضمان أن صنع القرار لا يسيطر عليه فصيل معين. بالإضافة إلى أن مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لا ينبغي القيام بها من قبل ذات الشخص؛ لضمان وجود توازن بين الصلاحيات والسلطات Power and Authority، وينبغي أن تكون التعيينات في المجلس من خلال لجنة الترشيح، كما يجب على المديرين الخضوع لبرامج التدريب (Abidin, et al., 2009).

وأشارت دراسة (Noor & Fadzil, 2013) أن تطور أدوار مجلس الإدارة ذات ديناميكية. والنظر إلى وظائف ومسؤوليات المجلس كأدوار لإضفاء الشرعية والمراجعة لم تعد مطبقة. حيث لم يعد التركيز فقط على مراجعة الأداء، بل أصبح المجلس في الوقت الحاضر العقل المدبر في صنع القرارات التجارية الصحيحة، وتسير المنظمات نحو التوجهات الاستراتيجية طويلة المدى. وبالتالي يتعين على مجلس الإدارة تبني أدواراً على نطاق أوسع لدفع المنظمات لتحقيق أداء مالي جيد. ويمكن لمجلس الإدارة تحسين أداء المنظمات عندما يقوم بوظيفتين مهمتين: أولاً: المراقبة والسيطرة على أنشطة الإدارة التنفيذية Management Operational Activities من أجل توفير التوازن بين الإدارة ومجلس الإدارة. وبشكل غير مباشر، فإن مجلس الإدارة يمنع أي مخالفات Wrong Doings، وبالتالي يساهم في تحقيق الحوكمة الجيدة والشفافية. ثانياً: استعراض وتقييم أداء الإدارة، فضلاً عن تقديم المشورة لهم في تحديد الفرص والبدائل المتاحة، والخطط الاستراتيجية، وتبادل المعرفة مع مصدر خارجي Share External Source of Knowledge.

كما يلعب مجلس الإدارة دوراً هاماً في الحفاظ على حوكمة الشركات الفعالة، حيث أن إدارة الشركة مسئولة عن اقتراح وتنفيذ السياسات الرئيسية، ومع ذلك فإن المساهمين قد لا تتفق مع هذه السياسات، التي يمكن أن تؤدي إلى مشكلة الوكالة بين الإدارة والمساهمين. ومن ثم فإن مجلس الإدارة إحدى الآليات التي يمكن أن تخفف صراعات الوكالة داخل الشركة. وعلاوة على ذلك، في بيئة ديناميكية، يصبح مجلس الإدارة ذا أهمية كبيرة لحسن سير المنظمات. ومن المتوقع أن يؤدي وظائف مختلفة، على سبيل المثال: مراقبة الإدارة لتخفيف تكاليف الوكالة، وتعيين وفصل الإدارة، وتقديم فرص الحصول على الموارد، كما يسعى مجلس الإدارة إلى حماية مصلحة المساهمين في بيئة تنافسية مع الحفاظ على المساهمة الإدارية لتحقيق أداء جيد للشركة وتطبيق فعال لحوكمة الشركات. كما أن إطار حوكمة الشركات الجيد يمكن أن يفيد الشركة في سهولة التمويل، وانخفاض تكلفة رأس المال، وتحسين مصلحة الأطراف المعنية، وأداء أفضل للشركات بشكل عام (Fauzi & Locke, 2012).

ومن ثم يرى الباحثان أن الخطوة الأولى لتأسيس آليات فعالة لحوكمة الشركات هي إنشاء مجلس إدارة لديه التوازن المناسب من المهارات والخبرات والاستقلالية والمعرفة عن الشركة حتى يتمكن من أداء واجباته ومسؤولياته بشكل فعال. ومن ثم فإن مجلس الإدارة له دور مركزي كآلية لحوكمة الشركات، حيث أن المجلس مسئول عن التأكد من أن سياسات الشركة محددة، ولديها بيئة رقابية صلبة، وهناك حماية لحقوق المساهمين. بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الشفافية والإفصاح، وكذلك الحفاظ على مصالح الشركة وكافة حملة الأسهم.

وحيث أن من قواعد حوكمة الشركات أن تكون لدى الشركات المقيدة بالبورصة مواقع إلكترونية يتم من خلالها الإفصاح عن معلوماتها المالية وغير المالية، لذلك يقوم الباحثان في القسم التالي (الرابع) بتناول مدى أهمية ممارسات التقرير المالي عبر الإنترنت.

٤/ القسم الرابع: ممارسات التقرير المالي عبر الإنترنت:

أصبح الإنترنت وسيلة عامة للاتصال مع جميع أصحاب المصالح، حيث أن العديد من الشركات فى الاقتصاديات النامية والناشئة لديها موقع على شبكة الإنترنت مخصص لتوصيل المعلومات المالية إلى المستثمرين (Yap & Saleh, 2011). ونظراً لتنامى ظاهرة استخدام شبكة الإنترنت كقاعدة جديدة لنشر المعلومات عن الشركات بشكل سريع، تم استخدام الإنترنت كأداة فريدة من نوعها للإفصاح عن المعلومات، والتي تمكن الشركات من توفير المعلومات بشكل فوري Instantaneously لجمهور عالمي، بالإضافة إلى توفير أشكال مرنة من العرض والسماح بالاتصال المباشر، والعريض، وغير المكلف للمستثمرين (Fekete et al., 2009).

كما أشارت كل من دراسة (Khan et al., 2013)، (Turrent & Ariza, 2012) إلى أنه يمكن استخدام التقرير المالي عبر الإنترنت كوسيلة للاتصال التفاعلي Medium of Interactive Communication بين الشركة وأصحاب المصالح. وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات التاريخية عن الشركات، ووصف للأنشطة، وعرض الوضع الحالى والخطط المستقبلية، وذلك فى شكل صيغ متعددة عبر شبكة الإنترنت دون قيود للوقت، مع تخفيض تكاليف الطباعة والعاملين. ومن ناحية أخرى، فإن الإنترنت يخلق فرصاً متساوية للوصول إلى المعلومات بالنسبة للدائنين، والمساهمين، والمحليين، والمستثمرين.

ويمكن تعريف التقرير المالي عبر الإنترنت بأنه وسيلة أو أداة تسمح للشركات بالإفصاح عن البيانات المالية المفصلة Disaggregated والإضافية Incremental فى مواقعها على شبكة الإنترنت. كما يمكن التقرير المالي عبر الإنترنت الشركات من الإفصاح عن كل من التقارير السنوية والفترية مع المعلومات المالية وغير المالية الإضافية فى أشكال متعددة لجمهور أوسع (Agboola & Salawu, 2012).

وتتمثل دوافع قيام الشركات لاستخدام الإنترنت فى نشر المعلومات المالية فيما يلي:

(Al-Barghouthi, 2013)

١- تخفيض التكلفة والوقت المستغرق لتوزيع المعلومات.

٢- التواصل مع مستخدمى المعلومات غير المحددين مسبقاً.

٣- تعزيز ممارسات الإفصاح التقليدى وزيادة كمية ونوعية البيانات المفصح عنها.

٤- تحسين الوصول إلى المستثمرين المحتملين Potential Investors.

كما أشارت دراسة (AbuGhazaleh, et al., 2012) أن مدى ممارسات التقرير المالي عبر الإنترنت يتم النظر إليها كجزء من استراتيجية الإفصاح الاختيارى للشركة Companies' Voluntary Disclosure Strategy. ولذلك تعتمد فى معظمها على الافتراضات التى تقدمها النظريات الاقتصادية مثل: نظرية التكلفة والعائد Cost-Benefit Theory، ونظرية الوكالة Agency Theory، كما أن تبني الشركات لممارسات إفصاح جديدة تشمل التقرير المالي عبر الإنترنت هو محاولة للحد من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات.

وقد توصلت دراسة (Moradi, et al., 2011) - التى تم تطبيقها على الشركات المسجلة فى بورصة طهران للأوراق المالية (TSE)، وذلك خلال عام ٢٠٠٨ - أن التقرير المالي عبر الإنترنت هو

تكنولوجيا جديدة يتم تقديمها في مجال إعداد التقارير المالية. كما أن هذا النوع من التقارير يعنى استخدام المواقع الإلكترونية للشركات من أجل نشر كافة المعلومات المتعلقة بالشركة للأطراف ذات الصلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقرير المالي عبر الإنترنت قد يتأثر بعوامل كثيرة مثل: العوامل الاجتماعية، والثقافية، والمؤسسية، والقانونية. كما توصلت الدراسة إلى أن المديرين الماليين يقفون حائلاً للإفصاح عن المعلومات المالية في التوقيت المناسب، ويعد ذلك أحد أسباب وجود ضعف في استخدام الإنترنت كنظام للتقرير المالي، في حين لم تكن النفقات المالية التي تتكبدها الشركة أحد هذه الأسباب.

كما توصلت دراسة (Khan & Ismail, 2012) إلى أن هناك ثلاث فوائد رئيسية للشركات التي تقوم بإعداد التقرير المالي عبر الإنترنت، وهي: تعزيز وضع الشركة على نطاق واسع، وتوفير تغطية أوسع، وجذب المستثمرين الأجانب. وكشفت الدراسة إلى وجود ثلاث فوائد أساسية للمستخدمين الذين يقومون بجمع المعلومات المالية عن الشركات من خلال موقعها الإلكتروني وهي: التوقيت المناسب والكفاءة في الحصول على المعلومات، وتوفير معلومات عن الشركة غير مكلفة، وتوفير إمكانية الوصول إلى المستخدمين، كما أوضحت الدراسة إلى وجود ثلاثة عوامل تمنع الشركات من إعداد التقرير المالي عبر الإنترنت وهي: الحاجة إلى الحفاظ على تحديث المعلومات حتى تكون ذات فائدة، وعدم وجود متطلبات قانونية، وعدم رغبة الشركة في أن تكون أكثر شفافية. وأشارت الدراسة إلى أن من أهم عيوب الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت تتمثل في: المشاكل الأمنية Security Problems، والتكلفة Cost، والخبرة Expertise.

ويرى الباحثان أن هيكل الملكية ومجلس الإدارة قد تؤثران على ممارسات التقرير المالي عبر الإنترنت للشركات سواء بشكل إيجابي أو سلبي، مما يتطلب دراسة تحليلية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات متمثلة في أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت، وهذا ما يتناوله الباحثان في القسم التالي (الخامس).

٥/ القسم الخامس: دراسة تحليلية لأنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة وعلاقتها

بالتقرير المالي عبر الإنترنت:

١/٥ أنماط هيكل الملكية وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى ظهور بعض المشاكل والتي تسمى بمشاكل الوكالة والتي تكون نتيجة اختلاف دوال المنفعة بين الإدارة وأصحاب المصالح في الشركة وعلى رأسهم الملاك (حملة الأسهم) والمقرضين (حملة السندات)؛ حيث يسعى حملة الأسهم (أصيل) إلى تعظيم ثروتهم من خلال تعظيم قيمة الشركة، بينما تسعى الإدارة (وكيل) إلى تعظيم ما تحصل عليه من مكافآت وجوائز حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بقيمة الشركة. ونظراً لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، يمكن للإدارة اتخاذ القرارات وتوجيه سلوك الشركة بالطريقة التي تؤدي إلى تعظيم دالة منفعتها، حتى ولو على حساب دالة منفعة الأطراف الأخرى ذات المصلحة في الشركة (عبيد، ٢٠١٠).

وهناك العديد من أنماط هيكل الملكية التي قد تؤدي إلى تخفيض مشاكل الوكالة والحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية (Gul et al., 2012)، ولذلك يتناول الباحثان بعضاً من أنماط هيكل الملكية وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت.

يعتبر تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تخفيض السلوك الانتهازي للإدارة. حيث أن دوافع المديرين الملاك تتمثل في زيادة قيمة الشركة، وكذلك ثروات المساهمين لأنها سوف تزيد أيضاً من ثرواتهم الخاصة، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح بين المديرين الملاك وحملة الأسهم الخارجيين. (Puspitaningrum & Atmini, 2012)

وعلى الرغم من ذلك، فإن مستويات الملكية الإدارية تؤثر على تكاليف الوكالة Agency Costs بطريقتين هما: (Chau & Gary, 2010, Pergola & Joseph, 2011 and Lennox, 2005)

أ- تأثير اختلاف المصالح Divergence-of-Interests Effect حيث أن المديرين في ظل حيازتهم لنسبة منخفضة من الأسهم يكون لديهم دوافع أقل للعمل في صالح المساهمين الخارجيين. وطبقاً لذلك، فإن تأثير اختلاف المصالح من المتوقع أن يؤدي إلى تكاليف وكالة مرتفعة عندما تكون الملكية الإدارية منخفضة. وهذا يعني وجود علاقة إيجابية بين مستويات الملكية الإدارية وفرض تقارب المصالح Convergence of Interests، حيث أن ارتفاع الملكية الإدارية يؤدي إلى تخفيض السلوك الانتهازي من قبل الإدارة.

ب- تأثير الحصانة الإدارية Management Entrenchment Effect ويعني أن المديرين لديهم فرصة أكبر للقيام بالسلوك الانتهازي عندما يكون لديهم سلطة رقابية كبيرة. حيث أنه عند زيادة مستويات الملكية الإدارية يؤدي ذلك إلى انخفاض احتمال خضوع الإدارة للسيطرة.

وقد تناولت دراسة (Khiari & Karaa, 2013) العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة الإفصاح Disclosure Quality، وذلك بالتطبيق على ٤٦ شركة مدرجة في البورصة التونسية خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠. وقد توصلت الدراسة إلى أن الملكية الإدارية تقلل من مشاكل الوكالة والانتهازية الإدارية Managerial Opportunism الناتجة عن الفصل بين الملكية والرقابة، ولهذا لم يعد المديرين الملاك في حاجة لإخفاء المعلومات، مما يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح.

كما تناولت دراسة (Barros et al., 2013) تأثير الملكية الإدارية على مدى الإفصاح الاختياري، بالتطبيق على ٢٠٦ شركة غير مالية مدرجة في فرنسا، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية يزداد مع الملكية الإدارية.

كما قامت دراسة (Thangatoral et al., 2013) باختبار العلاقة بين ملكية المديرين Director Ownership والإفصاح الاختياري عن التقرير المالي عبر الإنترنت، بالتطبيق على ٢٥٦ شركة مسجلة في بورصة ماليزيا خلال عام ٢٠١١. وقد توصلت الدراسة إلى أن ملكية المديرين لها تأثير جوهري على مستوى الإفصاح الاختياري عن التقرير المالي عبر الإنترنت.

ويرى الباحثان أن زيادة مستويات الملكية الإدارية تؤدي إلى زيادة تقارب المصالح، وسعي الإدارة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين الملاك وحملة الأسهم الخارجيين، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاهتمام بالتقرير المالي عبر الإنترنت. ولكن عندما تصل مستويات الملكية الإدارية لنسبة معينة والتي تختلف وفقاً لعدة عوامل من أهمها التطبيق الجيد لقواعد ومعايير حوكمة الشركات

يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالحصانة الإدارية، وفي هذه الحالة تقوم الإدارة بالإفصاح عبر الإنترنت عن المعلومات التي تحقق مصالحها الخاصة وإخفاء الأداء الفعلي للشركة عن الأطراف الخارجية، ويترتب على ذلك انخفاض جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول للبحث كما يلي:

توجد علاقة جوهرية موجبة بين الملكية الإدارية وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت"

٢/١/٥: الملكية المؤسسية وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت:

يتكون الاستثمار المؤسسي من المحافظ الاستثمارية الجماعية (صناديق الاستثمار المشتركة)، وصناديق التقاعد والمعاشات، إضافة إلى محافظ البنوك وشركات التأمين. ويلعب هذا الاستثمار دوراً مشابهاً لدور صانع السوق، حيث يحافظ على استقرار الأسواق وكفاءتها ومصداقيتها، بالإضافة إلى أهميته في تعزيز أداء الأسواق المالية وارتفاع مستوى نشاطها، في ظل وجود متخصصين محترفين يشرفون على إدارة هذه الصناديق والمحافظ الاستثمارية، وامتلاكها سيولة عالية وحجماً كبيراً من الأسهم المتداولة.

وتشير نظرية الوكالة إلى أن الرقابة عن طريق الملكية المؤسسية يمكن أن تكون آلية حوكمة هامة (فرضية الرقابة الفعالة The Efficient Monitoring Hypothesis)؛ حيث أن المستثمر المؤسسي يمكن أن يقوم بالرقابة الفعالة التي تصعب على صغار المستثمرين، بالإضافة إلى ذلك، فإن المستثمر المؤسسي لديه الفرص Opportunities، والموارد Resources، والقدرة على مراقبة المديرين Ability to Monitor Managers. ولذلك فإن فرضية الرقابة الفعالة تشير إلى أن الملكية المؤسسية ترتبط مع تحسين الرقابة على أنشطة الإدارة، والحد من قدرة المديرين على القيام بالسلوك الانتهازي للتلاعب في الأرباح. (Alves, S., 2012)

كما أكدت العديد من الدراسات (Jalil & Rahman, 2010), (Hassan, S., 2011) على دور المستثمر المؤسسي في الحد من ممارسات الإدارة لتمهيد الدخل لما لديه من دراية وخبرة وكفاءة على تقييم الوضع المالي للشركة. كما أنه يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وكذلك تخفيض قدرة الإدارة على استخدام المعلومات الداخلية لتحقيق منفعتها الخاصة، مما يؤدي إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.

وأشار (عبيد، ٢٠١٠) إلى أن زيادة نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة نتيجة للدور الذي تلعبه تلك المؤسسات في حوكمة الشركات والرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية سواء بصورة مباشرة من خلال دورها الفعال في الجمعية العامة للمساهمين أو دورها في تفعيل الآليات الأخرى للحوكمة في الشركة مثل مجلس الإدارة ولجانته المختلفة وكذا مراجع الحسابات، أو بصورة غير مباشرة من خلال تأثيرها على بيئة المعلومات المحيطة بالشركة وكذا طبيعة العلاقة بين الربح المحاسبي وأسعار أو عوائد الأسهم في السوق.

وعلى الرغم مما سبق فهناك وجهة نظر أخرى ترى أن المستثمر المؤسسي لا يلعب دوراً فعالاً في الرقابة على أنشطة الإدارة (فرضية الحياد السلبي Passive Hand-off Hypothesis)؛ حيث أن المستثمر المؤسسي هو مستثمر سلبي يُفضّل بيع ما لديه من أسهم في الشركات ذات الأداء الضعيف من أن ينفق الموارد في مراقبة وتحسين أدائها. وقد يكون المستثمر المؤسسي غير قادر على ممارسة

الدور الرقابي والتصويت ضد المديرين لأنه قد يؤثر على علاقات العمل مع الشركة، وبناء عليه يمكن للمستثمر المؤسسي التواطئ مع الإدارة Collude with Management. كما أن المستثمر المؤسسي يقوم بالتركيز على النتائج المالية في المدى القصير، وبالتالي فهو غير قادر على مراقبة الإدارة. لذلك سيكون هناك ضغط على الإدارة لتلبية توقعات الأرباح في المدى القصير. وهذا يعني أن المستثمر المؤسسي قد لا يحد من حرية تصرف الإدارة لممارسات السلوك الانتهازي، بل ربما يزيد الدوافع الإدارية للقيام بعملية إدارة الأرباح. (Emamgholipour et al., 2013 and Alves, 2012)

وقد قامت دراسة (Darmadi & Sodikin, 2013) بالتحقيق في دور الملكية المؤسسية في تفسير العلاقة بين الرقابة العائلية Family Control والإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure. وقد تم التطبيق على عينة من الشركات غير المالية المسجلة في بورصة أندونيسيا التي نشرت التقرير السنوي لعام ٢٠١٠. وتم احتساب مؤشر الإفصاح الاختياري لكل شركات العينة استناداً إلى تحليل مضمون التقرير السنوي. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الملكية المؤسسية والإفصاح الاختياري تكون أكثر قوة في الشركات العائلية.

كما هدفت دراسة (AbuGhazaleh, et al., 2012) إلى دراسة العلاقة بين الملكية المؤسسية والإفصاح من خلال علاقات المستثمرين (IR) على شبكة الإنترنت. وتم التطبيق على مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة عمان. وتوصلت الدراسة إلى أن مدى الإفصاح من خلال علاقات المستثمرين (IR) على شبكة الإنترنت يرتبط إيجابياً بالملكية المؤسسية.

ويرى الباحثان أن دور الملكية المؤسسية داخل الشركة المستثمر فيها يختلف حسب النية من عملية الشراء فإذا كان الغرض من الشراء هو الاحتفاظ بتلك الاستثمارات، فهذا يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي، ومن ثم تعتبر الملكية المؤسسية في هذه الحالة آلية هامة لتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومن أهمها الشفافية والإفصاح، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت. أما في حالة إذا كان الغرض من الشراء المتاجرة (المضاربة)، وذلك لتحقيق عائد على أموال العملاء في الأجل القصير، حيث يخضع المستثمر المؤسسي لضغوط ائتمانية حادة، فهذا يعني عدم قيام المستثمر المؤسسي بالدور الرقابي المنوط به، ويترتب على ذلك قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات التي تحقق منفعتها الخاصة، وبالتالي زيادة درجة عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.

وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث كما يلي:

توجد علاقة جوهرية موجبة بين الملكية المؤسسية وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت"

٣/١/٥: ملكية كبار المساهمين وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت:

تشير ملكية كبار المساهمين إلى تركيز الملكية على المستوى الفردي، وهناك وجهتا نظر مختلفتان لأثر ملكية كبار المساهمين على جودة التقارير المالية، هما: وجهة النظر الأولى: تشير إلى وجود دور هام لكبار المساهمين في مراقبة السلوك الإداري، حيث أن المديرين في حالة عدم خضوعهم للرقابة؛ فهم أكثر عرضة لاتخاذ قرارات دون المستوى Suboptimal Decisions، أو إدارة الأرباح Manage Earnings، أو عمليات الاحتيال Commit Fraud.

وعلى الرغم من أن جميع المساهمين يمتلكون المسؤولية للرقابة على الأنشطة الإدارية، فإن منافع القيام بالرقابة من خلال أي مساهم فردى تتناسب مع نسبة ملكية الأسهم. وعندما تتوزع الملكية على نطاق واسع، فإنه من غير المجدي اقتصادياً للمساهم الفردى تحمل تكاليف مراقبة كبيرة، لأنه سوف يحصل على نسبة صغيرة من هذه المنافع. ومن ثم فإن المساهمين على استعداد لتحمل تكاليف المراقبة الضرورية فقط إذا كان لديهم حصة ملكية كبيرة (مثل كبار المساهمين). ويساعد الدور الرقابي لكبار المساهمين على تحقيق الموازنة بين مصالح المساهمين والمديرين. وكذلك تقليل دوافع المديرين لإدارة الأرباح المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية (Dou et al., 2013b).

بينما تشير وجهة النظر الثانية: أن ملكية كبار المساهمين تقلل من جودة التقارير المالية من خلال ممارسة ضغوط سوق المال على المديرين لتلبية الأرباح المستهدفة في المدى القصير. وقد يكون المديرون أكثر ميلاً للتلاعب في الأداء Manipulate Performance لمقابلة الأرباح المستهدفة لتجنب عقوبات السوق Market Penalties أو منع نشاط المساهمين Prevent Shareholder Activism. وكلاهما يكون أكثر وضوحاً في حالة وجود كبار المساهمين، كما يستفيد كبار المساهمين مباشرة من إدارة الأرباح من خلال إبرام عقود أكثر كفاءة، وتخفيض تكلفة التمويل الخارجي، وانتهاكات اتفاقية الديون Debt Covenant Violations، وانتزاع منافع خاصة من صغار المساهمين Extracting Private Benefits from Smaller Shareholders - والذي يؤدي إلى تحول مشكلة الوكالة من تعارض المصالح بين الإدارة والملاك إلى تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين -، وبيع الأسهم بأسعار مرتفعة للمساهمين الآخرين. وبالتالي فإن كبار المساهمين أقل رغبة في الحد من السلطة التقديرية للإدارة في إعداد التقارير المالية، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية (Dou et al., 2013a).

وقد قامت دراسة (Ramli et al., 2013) بتحليل العلاقة بين ملكية كبار المساهمين Blockholders Ownership كمتغير مستقل والإفصاح من خلال التقرير المالي عبر الإنترنت IFR Disclosure كمتغير تابع - والذي تم قياسه من خلال شكل العرض Presentation Format، ومحتوى المعلومات Information Content - ولقد تم تجميع البيانات من خلال تحليل محتوى مواقع ١٨٦ شركة مسجلة في بورصة ماليزيا. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط معنوي بين ملكية كبار المساهمين والإفصاح من خلال نشر التقرير المالي عبر الإنترنت.

ويرى الباحثان ميل كبار المساهمين إلى التركيز على القرارات التي تساعد على زيادة قيمة الشركة، وتحسين أدائها في الأجل الطويل عن القرارات التي تهدف إلى تحقيق أرباح في الأجل القصير - وذلك لعدم خضوع كبار المساهمين إلى سياسات ائتمانية، كما أنه لا يتم اعتبارهم وكلاء للاستثمار أموال عملاء وتحقيق عائد في الأجل القصير - بالإضافة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات، وتحسين الشفافية والإفصاح، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت. إلا أنه في حالة انخفاض أداء الشركة، وعدم وجود آليات السوق التي تحقق انضباط سلوك الإدارة، وكذلك عدم فعالية آليات حوكمة الشركات. قد يسعى كبار المساهمين إلى تسريب المعلومات الداخلية لتحقيق مصالحهم الخاصة. مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات وانخفاض جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث كما يلي:

"توجد علاقة جوهريّة موجبة بين ملكية كبار المساهمين وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت"

٢/٥ خصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت:

نظراً للتطورات الصناعية التي حدثت فى الآونة الأخيرة وزيادة حدة المنافسة بين الشركات، بالإضافة إلى انفصال الملكية عن الإدارة. أدى ذلك إلى ضرورة الاهتمام بالجهات التى تتولى الإشراف والرقابة على المديرين من قبل حملة الأسهم وذلك طبقاً لنظرية الوكالة. ويعتبر مجلس الإدارة من أهم الجهات التى تتولى هذه المهمة، حيث يعد مجلس الإدارة من أهم الآليات الحاكمة لسلوك المديرين تجاه ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب فى التقارير المالية، كما يتولى مجلس الإدارة وضع استراتيجيات وخطط الشركة التى تهدف إلى تعظيم الأرباح وتحسين الأداء وزيادة قيمة الشركة بالإضافة إلى تحسين الشفافية والإفصاح لمساعدة المساهمين على اتخاذ القرار (صالح، ٢٠١٠).

وحتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بالمهام المنوط بها لابد من توافر مجموعة من الخصائص الأساسية لهذا المجلس، ولذلك يتناول الباحثان بعضاً من خصائص مجلس الإدارة وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت:

١/٢/٥: حجم مجلس الإدارة وعلاقته بالتقرير المالي عبر الإنترنت:

يعتبر حجم مجلس الإدارة من أهم العوامل التى تؤثر على أداء الشركات، ولكن لا يوجد حجم أمثل للمجلس، حيث يختلف عدد أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمجموعة من العوامل منها: نوع الشركة، وحجم الأصول، وثقافة المجلس (Fauzi & Locke, 2012). وقد أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات فى مصر الصادر فى فبراير ٢٠١١ عن مركز المديرين المصرى بوزارة الاستثمار بأنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء.

وقد يلعب حجم مجلس الإدارة دوراً هاماً فى زيادة قدرة المجلس فى الرقابة والإشراف على المديرين، حيث أشارت دراسة (Gandia, 2008) أن حجم المجلس قد يؤدي إلى زيادة الإفصاح، حيث أن مستويات مرتفعة من الإفصاح يعطى انطباعاً إيجابياً لمتخذى القرار عن أعضاء المجلس. كما أن نظرية الوكالة ونظرية تخصيص الموارد Resource Dependency Theory تدعم الافتراض بأن كبر حجم مجلس الإدارة يعطى قيمة أكبر للشركة. حيث تشير نظرية الوكالة أن كبر حجم المجلس يكون معادلاً لزيادة فعالية الرقابة عنى الإدارة من خلال الحد من سيطرة المدير التنفيذى (CEO) على المجلس، وبالتالي زيادة أداء الشركة. كما تشير نظرية تخصيص الموارد أن المنظمات تزيد من حجم المجلس من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من توفير الموارد للمنظمة (Fauzi & Locke, 2012). وعلى الرغم من أن قدرة المجلس على الرقابة والسيطرة تزيد مع وجود عدد كبير من أعضاء المجلس، إلا أن هذه الميزة غير موجودة فى حالة ضعف الاتصالات Poorer Communication، والتكلفة الإضافية Additional Cost الناتجة عن عدم كفاءة متخذى القرار، والتى تكون عادةً مرتبطة بارتفاع عدد أعضاء المجلس. ومن ثم فإن صغر حجم مجلس الإدارة قد يؤدي إلى تعزيز الاتصالات Communication، والترابط Cohesiveness، والتنسيق Co-ordination، والتى تجعل الرقابة أكثر فعالية (Fauzi & Locke, 2012).

وقد توصلت دراسة (Sukeecheep et al., 2013) إلى عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على ٥٥٠ شركة مسجلة فى بورصة تايلاند خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠. كما قامت دراسة (Yab et al., 2011) بالتطبيق على ٢٥٤ شركة تنتمي لعدد من القطاعات فى ماليزيا خلال عام ٢٠٠٨ لفحص العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجدوى الإنترنت،

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط جوهرى بين التقرير المالى عبر الإنترنت وحجم مجلس الإدارة. كما وجدت دراسة (Desoky & Mousa, 2013) أن الشركات التى لديها حجم مجلس إدارة أكبر يكون لديها ميل أكثر لتوفير إفصاحات على الموقع الإلكتروني للشركة، وذلك بالتطبيق على عدد ٤٠ شركة مسجلة فى سوق الأوراق المالية بالبحرين.

ويرى الباحثان أن حجم مجلس الإدارة قد يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ولكن فى حالة توافر المهارات والخبرات فى ذات المجال للأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين، وكذلك بذل الجهد والعناية المطلوبة من خلال تخصيص الوقت والاهتمام الكافى بالشركة. بالإضافة إلى التنسيق بين أعضاء المجلس من خلال الاجتماعات الدورية، وتحديد الأوار المنوط بها لأعضاء المجلس. وعلى الرغم مما سبق فيجب ألا يزيد حجم مجلس الإدارة عن عدد معين، والذي يجب أن يتناسب بشكل كبير مع حجم أصول الشركة. ومن ثم يقترح الباحثان تعديل ما يجب أن يتمتع به أعضاء المجلس غير التنفيذيين والمستقلين من مهارات فنية أو تحليلية ضمن دليل قواعده ومعايير حوكمة الشركات فى مصر الصادر فى فبراير ٢٠١١ إلى مهارات وخبرات فى ذات المجال حيث أنها أوسع وأشمل.

وبالتالى يمكن صياغة الفرض الرابع للبحث كما يلى:

توجد علاقة جوهرية موجبة بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقرير المالى عبر الإنترنت

٢/٢/٥: استقلال أعضاء مجلس الإدارة وعلاقته بالتقرير المالى عبر الإنترنت:

يساعد استقلال أعضاء المجلس على تعزيز فعالية المجلس كآلية لحوكمة الشركات لتخفيف الانتهازية الإدارية، والحد من تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين، بالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يسعون إلى الحفاظ على سمعتهم وتعزيزها من خلال زيادة فعالية الرقابة على الشركات التى يعملون ضمن مجلس إدارتها.

وقد أشارت دراسة (Adams & Ferreira, 2007) إلى أن الاستقلال الأمثل لمجلس الإدارة ينطوي على المفاضلة بين قيمة المراقبة التى يقدمها المديرين المستقلون وقيمة المشورة المقدمة من المديرين غير المستقلين، حيث أن المستوى الأمثل للاستقلالية يعكس مجلس إدارة ذات مهارات استشارية Advisory Skills ضعيفة جداً نسبة إلى مهارات المراقبة Monitoring Skills، وهذا يؤدي إلى ضياع قيمة الشركة لأن المجلس يبتكر عدداً قليلاً من الأفكار الجديدة وأيضاً يقيد بشدة الإدارة.

كما قامت دراسة (Lee, 2013) بالتحقيق فيما إذا كان المديرين المستقلون يعملون على تحسين جودة الأرباح، بالإضافة إلى تحليل مدى تأثير كبار المساهمين فى التخفيف من تأثير المديرين المستقلين على جودة الأرباح. وذلك بالتطبيق على الشركات العامة المسجلة فى تاوان خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٠. وقد توصلت الدراسة إلى أن المديرين المستقلين يمكن أن تقلل من التقلبات فى المستحقات غير العادية Volatility of Abnormal Accruals. بالإضافة إلى فعالية المديرين المستقلين فى رفع جودة الأرباح. وأظهرت أدلة أخرى أن الشركات التى بها نسبة مرتفعة من المديرين المستقلين لديها جودة أرباح عالية. كما أن التعيينات الإلزامية للمديرين المستقلين Mandatory Appointments of Independent Directors لها تأثير إيجابي أكبر على جودة الأرباح مقارنة بالتعيينات الاختيارية للمديرين المستقلين Voluntary Appointments of Independent

Directors. وأشارت الدراسة إلى أن كبار المساهمين نقل من التأثير الإيجابي للمديرين المستقلين على جودة الأرباح. كما توصلت دراسة (Jaggi et al., 2009) إلى أن استقلالية مجلس إدارة الشركات في هونج كونج توفر رقابة فعالة لإدارة الأرباح، كما أشارت إلى أنه على الرغم من الاختلافات في البيئات المؤسسية فإن استقلالية مجلس الإدارة تكون هامة لضمان تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية. وأيدت هذه النتيجة دراسة (Metawee, 2013) حيث وجدت علاقة عكسية جوهرية بين مستويات إدارة الأرباح واستقلالية مجلس الإدارة، وذلك بالتطبيق على مجموعة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية. وقامت دراسة (Thangatoral, et al., 2013) باختبار العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والتقرير المالي الاختياري عبر الإنترنت، وقد توصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة ذات تأثير معنوي على مستوى الإفصاح عن التقرير المالي الاختياري عبر الإنترنت.

ويرى الباحثان أن استقلالية مجلس الإدارة من الآليات الهامة لزيادة جودة الأرباح، والحد من احتمال التلاعب في التقارير المالية، وكذلك تحسين مستوى الإفصاح من خلال نشر التقرير المالي عبر الإنترنت. إلا أن دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر الصادر ٢٠١١ لم يحدد الشروط اللازمة لتوافر الاستقلالية في أعضاء مجلس الإدارة، والتي من أهمها - من وجهة نظر الباحثين - توافر النزاهة والخبرة والمهارة ذات الصلة بالإضافة إلى عدم وجود أي علاقة مالية بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين والشركة القابضة والتابعة والشقيقة والزميلة.

وبالتالي يمكن صياغة الفرض الخامس للبحث كما يلي:

"توجد علاقة جوهرية موجبة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت"

٣/٢/٥: ازدواجية دور المدير التنفيذي (CEO Duality Role) وعلاقتها بالتقرير المالي عبر الإنترنت:

إن ظاهرة الشخصية المهيمنة Dominant Personality أو ازدواجية الدور Role Duality تعنى أن يتولى نفس الشخص دور المدير التنفيذي CEO ودور رئيس مجلس الإدارة. ومن ثم قد يؤدي هذا الدور المزدوج إلى تخفيض قدرة المجلس من السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال وسليم، والذي يمكن أن يؤدي إلى مستوى أدنى من الإفصاح (Hassan, 2013).

كما أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تخلق إطاراً هيكلياً Structural Context يقضي بالسماح للمديرين التنفيذيين بخدمة مصالحهم الذاتية والمشاركة في السلوكيات الانتهازية في إدارة استراتيجية الشركة Corporate Strategic Management، وذلك للأسباب الآتية: (Kim et al., 2009)

١- ازدواجية دور المدير التنفيذي تؤدي إلى عدم توازن القوى بين المدير التنفيذي ومجلس الإدارة، والتي من المحتمل أن تقيد فعالية المجلس في مراقبة الأعمال والمبادرات الإدارية، كما أن الإطار الهيكلي لازدواجية دور المدير التنفيذي يكون فيه المدير التنفيذي لديه السلطة الشرعية Legitimate Power في كل من فريق الإدارة العليا ومجلس الإدارة، مما يزيد من تأثيره في عمليات بناء توافق الآراء Consensus Building Process. ومن ثم فإن المدير التنفيذي الذي لديه السلطة الهرمية الرسمية Formal Hierarchical Power في وظائف المجلس الرقابية يُمنح إطاراً هيكلياً لاتخاذ مبادرات إدارية قد تتحرف عن مصالح المساهمين.

٢- ازدواجية دور المدير التنفيذي تزيد من عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين المدير التنفيذي ومجلس الإدارة، والتي قد تكون المصدر الرئيسي لمشاكل الوكالة. ومن

المفترض أن المديرين التنفيذيين لديهم معرفة فائقة لا مثيل لها Unparalleled Superior Knowledge فيما يتعلق بالصناعة والظروف الداخلية للشركة. ونتيجة لذلك يمكن للمديرين التنفيذيين أصحاب الدور المزدوج الاستفادة من عدم تماثل المعلومات في التأثير على عمليات اتخاذ قرار المجلس. هذا الإطار الهيكلي قد يؤدي إلى مزيد من انخفاض قدرة المجلس على الرصد الفعال ورقابة المبادرات الإدارية التي لا تخدم مساهمي الشركة. وهكذا، فإن الجمع بين منصبى المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة يضعف فعالية المجلس فى مراقبة وفعالية وظائف الإدارة وبالتالي زيادة تكاليف الوكالة. ومن ثم فإن فعالية المجلس فى السيطرة على الانتهازية الإدارية فى إدارة استراتيجية الشركة تكون أكثر تقلصاً.

وقامت دراسة (Bliss, 2011) باختبار ما إذا كانت ازدواجية دور المدير التنفيذى تؤثر على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والطلب على عمليات مراجعة ذات جودة مرتفعة. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات العامة الاسترالية للسنة المالية المنتهية فى عام ٢٠٠٣. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة استقلالية مجلس الإدارة تؤدي إلى المطالبة بعمليات مراجعة ذات جودة أعلى، ومع ذلك فإن هذه العلاقة توجد فقط فى الشركات التى ليس بها ازدواجية دور المدير التنفيذى. حيث أن ازدواجية دور المدير التنفيذى تقيد من استقلالية مجلس الإدارة.

كما تناولت دراسة (Nosheen & Chonglertham, 2013) العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذى وجودة الإفصاح Disclosure Quality، بالتطبيق على اقتصاد ناشئ فى باكستان. وقد توصلت الدراسة إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذى يرتبط سلبياً بجودة الإفصاح. كما توصلت دراسة (Ajibolade & Uwuigbe, 2013) إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية دور المدير التنفيذى والإفصاح البيئى والاجتماعى للشركة (CSED) Corporate Social and Environmental Disclosure. وذلك بالتطبيق على مجموعة من الشركات المسجلة فى البورصة النيجيرية. كما دعمت دراسة (Ramli, et al., 2013) أهمية الفصل بين وظائف المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة، حيث توصلت إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذى تعمل على انخفاض جودة الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالمديرين Directors-Related Information (DRI)، وذلك بالتطبيق على أكبر ١٠٠ شركة فى ماليزيا من حيث القيم السوقية، خلال عام ٢٠١١.

كما قامت دراسة (Kelton & Yang, 2008) باختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عبر الإنترنت وازدواجية دور المدير التنفيذى، وذلك بالتطبيق على ٢٨٤ شركة مسجلة فى بورصة نازداك NASDAQ Market - نظام تحديد الأسعار الآلي التابع للمؤسسة القومية لوسطاء الأوراق المالية - National Association of Securities Dealers Automated Quotations System - والتي تعتبر المؤشر الرئيسى للسوق التكنولوجى الأمريكى. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة جوهرية بين ازدواجية دور المدير التنفيذى ومستوى الإفصاح عبر الإنترنت، كما دعمت هذه النتيجة دراسة (Thangatoral et al., 2013) إلى أن الشخصية المهيمنة أو المسيطرة على أعضاء مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير جوهري على الإفصاح الاختياري بالتقرير المالى عبر الإنترنت.

ويرى الباحثان أن ازدواجية دور المدير التنفيذى تؤدي إلى سلوك إدارى أكثر انتهازية، ويرجع ذلك إلى انخفاض فعالية مجلس الإدارة فى المراقبة على المديرين التنفيذيين، نظراً لعدم الفصل بين تنفيذ القرار والمراقبة على عملية التنفيذ. ومن ثم فإن الفصل بين وظائف المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة

يؤدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي على محتوى المعلومات، ومن ثم زيادة جودة التقرير المالى عبر الإنترنت.

وبالتالى يمكن صياغة الفرض السادس للبحث كما يلى:

توجد علاقة جوهريّة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذى وجودة التقرير المالى عبر الإنترنت وبناءً على ما تقدم من دراسة تحليلية لأثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالى عبر الإنترنت وصياغة فروض البحث، يقوم الباحثان فى القسم التالى (السادس) بإجراء دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية والتي تقع ضمن المؤشر المصرى لمسئولية الشركات لإختبار تلك الفروض.

٦/ القسم السادس: الدراسة التطبيقية:

١/٦ هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة فى قياس تأثير أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالى عبر الإنترنت. وقد تم اختبار ثلاثة أنماط لهيكل الملكية فى علاقتها بجودة التقرير المالى عبر الإنترنت والتي تتمثل فى: الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية كبار المساهمين. كما تم اختبار ثلاثة خصائص لمجلس الإدارة فى علاقتها بجودة التقرير المالى عبر الإنترنت، والتي تتمثل فى: حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذى.

٢/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى مجموعة الشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية. وقد قام الباحثان باختيار عينة من الشركات^(١)، والتي يتوافر فيها الشروط الآتية:

- ١- أن تكون شركات مسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، ويجرى عليها تعامل نشط خلال الفترة.
- ٢- أن تكون من الشركات التى تقع ضمن المؤشر المصرى لمسئولية الشركات.
- ٣- أن تكون الشركات مطبقة لممارسات حوكمة الشركات.
- ٤- أن تكون الشركات لديها موقع إلكترونى قبل الدراسة، بحيث يتم استبعاد الشركات التى ليس لديها موقع إلكترونى أو لديها موقع إلكترونى تحت الإنشاء.
- ٥- ضرورة قيام الشركات بتحديث المواقع الإلكترونية لها خلال فترة الدراسة.
- ٦- ألا تنتمي الشركات إلى المؤسسات المالية ذات الطبيعة الخاصة مثل البنوك وشركات التأمين؛ نظراً لخضوعها لقواعد وإجراءات قانونية ونظامية وآليات للحوكمة قد تختلف عن غيرها من الشركات.
- ٧- ألا تكون قد بدأت وتوقفت عن النشاط خلال الفترة الزمنية للدراسة.

(١) ملحق رقم (١) يوضح أسماء الشركات محل التطبيق والموقع الإلكتروني لها والقطاع التى تنتمي إليه.

وبمراعاة الاعتبارات السابقة تم اختيار عدد ٢٧ شركة من إجمالي عدد شركات ٢٨ شركة تنتمي للمؤشر المصري لمسئولية الشركات فى عام ٢٠١٢ بنسبة ٩٦,٤%، حيث تم استبعاد البنك التجاري الدولي (Commercial International Bank (Egypt)، والذي يحتل المركز السابع فى هذا المؤشر.

ويوضح جدول (١) إجمالي عدد شركات العينة، والقطاعات التى تنتمي إليها هذه الشركات، وكذلك نسبة عدد شركات كل قطاع إلى إجمالي عدد شركات العينة، كما يلى:

جدول رقم (١)

يوضح إجمالي عدد شركات العينة والقطاع التى تنتمي إليه ونسبة عدد شركات كل قطاع إلى إجمالي عدد شركات العينة

القطاع	عدد شركات العينة مصنفة قطاعياً	نسبة شركات العينة مصنفة قطاعياً
(١) قطاع الاتصالات.	٣	%١١
(٢) قطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك.	٥	%١٨
(٣) قطاع التشييد ومواد البناء.	٣	%١١
(٤) قطاع الكيماويات.	٣	%١١
(٥) قطاع المنتجات المنزلية والشخصية.	١	%٤
(٦) قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات.	٢	%٧
(٧) قطاع السياحة والترفيه.	١	%٤
(٨) قطاع العقارات.	٣	%١١
(٩) قطاع الغاز والبتروول.	١	%٤
(١٠) قطاع الموارد الأساسية.	٣	%١١
(١١) قطاع الأغذية والمشروبات.	١	%٤
(١٢) قطاع تكنولوجيا المعلومات.	١	%٤
الإجمالي	٢٧ شركة	%١٠٠

وقد تم الحصول على المواقع الإلكترونية للشركات محل التطبيق من المصادر الآتية:

- ١- شركة مصر لنشر المعلومات.
- ٢- مركز معلومات الهيئة العامة للرقابة المالية.
- ٣- شبكة الإنترنت والبحث عليها عبر محرك البحث الإلكتروني Google.

٣/٦ فترة الدراسة:

نظراً للطبيعة الديناميكية التى تتصف بها المواقع الإلكترونية للشركات، وما يحدث بها من تغيير سواء من حيث المحتوى Content أو الشكل Presentation. لذلك فقد قام الباحثان بجمع وتحليل البيانات من على المواقع الإلكترونية خلال فترة زمنية قصيرة، والتى تتمثل فى شهر أكتوبر من عام ٢٠١٣.

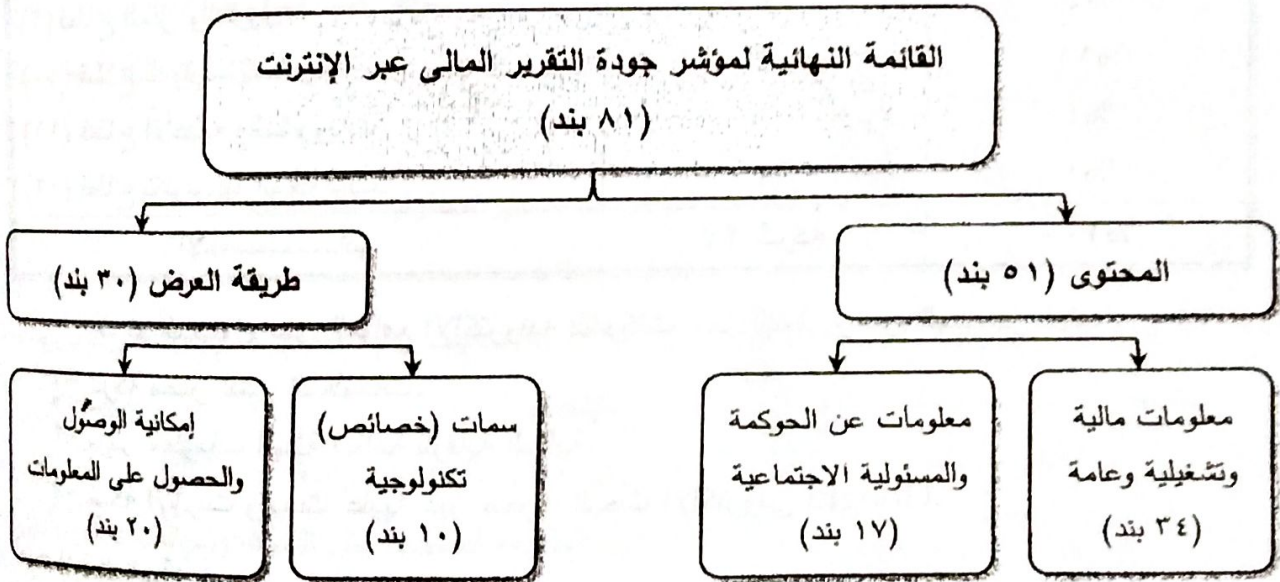
٤/٦ تطوير مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت:

صنف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 2000) مستوى التقرير المالي عبر الإنترنت إلى مجموعتين رئيسيتين هما: طريقة العرض Presentation، والمحتوى Content. بالنسبة لطريقة العرض تشير إلى استخدام الوسائط المتعددة Multimedia، والاتصال التفاعلي Interactive Communication في توصيل المعلومات للمستخدمين من خلال تقنيات الإنترنت والتي لا تتوفر في الإفصاح التقليدي (الورقي)، مما يؤدي إلى تحسين الشفافية والإفصاح، بالإضافة إلى تحسين التواصل الفعال مع المستخدمين. بينما يشير المحتوى إلى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها عبر الموقع الإلكتروني للشركة مثل التقرير السنوي Annual Reports، والتقارير الفترية Quarterly Reports، وأعضاء مجلس الإدارة.

وقد قامت العديد من الدراسات باستخدام مؤشر لقياس جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، في بيانات مختلفة - مثل: الأردن (AbuGhazaleh et al., 2012)، وأمريكا (Keton and Yang, 2008)، وقطر (Hossian et al., 2012)، والبحرين (Desoky & Mousa, 2013)، ومصر (Aly et al., 2010).

وقام الباحثان بالاسترشاد بهذه الدراسات في إعداد قائمة مبدئية لبنود مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، وتطبيقها على المواقع الإلكترونية لبعض الشركات محل التطبيق - دراسة استطلاعية - مما أدى إلى تطوير هذا المؤشر من خلال إضافة بنود أخرى مثل: تقرير لجنة المراجعة، ومعلومات عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن ثم تم التوصل إلى القائمة النهائية والتي تشمل على ٨١ بنداً.

ويمكن توضيح تقسيمات القائمة النهائية لمؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت من خلال الشكل التالي (*):



وقام الباحثان باستخدام مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت ثنائي القيم غير المرجح، والذي يعطي القيمة واحد في حالة الإفصاح عن البند على الموقع الإلكتروني للشركة، والقيمة صفر في حالة عدم الإفصاح. ويرجع استخدام أسلوب ثنائي القيم غير المرجح إلى أن الدراسات السابقة التي

(* ملحق رقم (٢) يوضح بيان تفصيلي لبنود مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

قامت باستخدام المؤشرات المرجحة وغير المرجحة على حد سواء، توصلت إلى نتائج مماثلة إلى حد كبير (Xiao et al., 2004)، بالإضافة إلى أن تخصيص أوزان مختلفة لبنود مختلفة قد تكون مضللة باعتبار أن الأهمية النسبية لكل بند تختلف من شركة لأخرى، ومن صناعة إلى أخرى، ومن وقت لآخر (Aly et al., 2010). ومن ثم فإن المؤشر يكون له قيمة قصوى هي ٨١، وقيمة صغرى هي صفر.

٥/٦ نموذج الانحدار:

يعتمد الباحثان في اختبار فروض البحث على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد التدريجي، وذلك لقياس مدى تأثير أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، وتأخذ معادلة الانحدار المستخدمة في الدراسة الشكل التالي:

$$IFR = \beta_0 + \beta_1(MANOW) + \beta_2(INSOW) + \beta_3(INDOW) + \beta_4(BOASIZE) + \beta_5(BOAIND) + \beta_6(DUAL) + E$$

حيث أن:

IFR = مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

β_0 = ثابت نموذج الانحدار.

$\beta_1 - \beta_6$ = معاملات نموذج الانحدار.

MANOW = الملكية الإدارية.

INSOW = الملكية المؤسسية.

INDOW = ملكية كبار المساهمين.

BOASIZE = حجم مجلس الإدارة.

BOAIND = استقلال أعضاء مجلس الإدارة.

DUAL = ازدواجية دور المدير التنفيذي.

E = الخطأ العشوائي.

ويتضح من نموذج الانحدار أن متغيرات النموذج تتمثل فيما يلي:

(١) المتغير التابع:

وهو مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت (العام، والمحتوى، وطريقة العرض) والذي يتضمن ٨١ بنداً، ويأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن البند، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.

(٢) المتغيرات المستقلة:

- الملكية الإدارية: تقاس بنسبة الأسهم المملوكة من قبل الإدارة العليا والإدارة التنفيذية للشركة.
- الملكية المؤسسية: تقاس بنسبة الأسهم المملوكة من قبل هيئات الاستثمار، والتي تشمل البنوك وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والمعاشات، وصناديق الاستثمار واتحاد العاملين.
- ملكية كبار المساهمين: تقاس بنسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين على المستوى الفردي - بخلاف المديرين الملاك - وهي تعادل ٥% أو أكثر من رأس مال أسهم الشركة.
- حجم مجلس الإدارة: يقاس بإجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة بالشركة.
- استقلال أعضاء مجلس الإدارة: يقاس بنسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- ازدواجية دور المدير التنفيذي: متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، و(صفر) خلاف ذلك.

٦/٦ تحليل النتائج:

١/٦/٦ تحليل نتائج المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت:

(أ) مصفوفة ارتباط بيرسون:

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع - المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت - وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة		الملكية الإدارية		الملكية المؤسسية		ملكية كبار المساهمين		حجم مجلس الإدارة		استقلال أعضاء مجلس الإدارة		ازدواجية دور المدير التنفيذي	
	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة
المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت	٠,١٩	٠,٤٦٢	٠,١٧٤	٠,١٩٨	٠,٦٤٢	٠,٠٠٠***	٠,٤٥٩	٠,٠٠٠***	٠,٢٣٢	٠,٠٤٩*	٠,٥٥	٠,٠٠٢**		

* دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

** دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١

*** دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١

يتضح من جدول رقم (٢) ما يلي:

- (١) توجد علاقة موجبة ولكنها غير دالة إحصائياً بين المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية.
- (٢) توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت وملكية كبار المساهمين وحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة.
- (٣) توجد علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت وازدواجية دور المدير التنفيذي.

(ب) نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي:

نتيجة لثبوت وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لتحديد الأثر التفاعلي والتبادلي للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣) نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت

معامل التحديد	R ²	اختبار "ف"		اختبار "ت"		معاملات النموذج	المتغيرات المستقلة
		دلالة	قيمة	دلالة	قيمة		
						٥٨,٩٨٠	الجزء الثابت
					٢٠,١٧٤	٠,٢٣٣	ملكية كبار المساهمين
					٤,٦٣٩	١٣,٥٥٦-	ازدواجية دور المدير التنفيذي
					٤,١٨٢-	١,٢٦٣	حجم مجلس الإدارة
					٣,٢٤٩	٠,٩٤١-	استقلال أعضاء مجلس الإدارة
					٢,١١٥-		

يتضح من جدول رقم (٣) ما يلي:

(١) معامل التحديد:

يتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر (٧٤,٤%) من التغيرات في المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، وبأقي النسبة (٢٥,٦%) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

(٢) اختبار معنوية نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار "ف"، وحيث أن قيمة "ف" هي ١٥,٢٢١، وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١)، مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

(٣) اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:

يتضح من خلال اختبار "ت" أن ملكية كبار المساهمين وازدواجية دور المدير التنفيذي وحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة ذات تأثير معنوي على المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١)، (٠,٠٠١)، (٠,٠٠١)، (٠,٠٠٥) على الترتيب.

(٤) معادلة النموذج:

المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت

$$= ٠,٢٣٣ + ٥٨,٩٨ - ١٣,٥٥٦ \text{ ازدواجية دور المدير التنفيذي} + ١,٢٦٣$$
$$\text{حجم مجلس الإدارة} - ٠,٩٤١ \text{ استقلال أعضاء مجلس الإدارة.}$$

٢/٦/٦ تحليل نتائج مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت:

(أ) مصفوفة ارتباط بيرسون:

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع - مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت - وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	الملكبة الإدارية		الملكبة المؤسسية		ملكبة كبار المساهمين		حجم مجلس الإدارة		استقلال أعضاء مجلس الإدارة		ازدواجية دور المدير التنفيذي	
	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة		
مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت	٠,٠١٤	٠,٤٧٢	٠,١٧٦	٠,١٩٥	٠,٦٠١	٠,٠٠١**	٠,٤٧٤	٠,٠٠٧**	٠,٣٧٢	٠,٠٢١*	٠,٥٨٤	٠,٠٠١**

يتضح من جدول رقم (٤) ما يلي:

(١) توجد علاقة موجبة ولكنها غير دالة إحصائياً بين مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من الملكبة الإدارية والملكبة المؤسسية.

(٢) توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت وملكبة كبار المساهمين وحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة.

٣) توجد علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت وازدواجية دور المدير التنفيذي.

ب) نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي:

نتيجة لثبوت وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لتحديد الأثر التفاعلي والتبادلي للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥) نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت

معامل التحديد	اختبار "ف"		اختبار "ت"		معاملات النموذج	المتغيرات المستقلة
	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة		
%٦٨,٧	٠,٠٠٠***	١٦,١٠٥	٠,٠٠٠***	١٧,٠٧٢	٣٦,٠٦٦	الجزء الثابت
			٠,٠٠١***	٣,٧٢٧	٠,١٣٥	ملكية كبار المساهمين
			٠,٠٠١***	٣,٧٤٩-	٨,٢٩٢-	ازدواجية دور المدير التنفيذي
			٠,٠٢١**	٢,٤٧٦	٠,٤٧٠	حجم مجلس الإدارة

يتضح من جدول رقم (٥) ما يلي:

(١) معامل التحديد:

يتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر %٦٨,٧ من التغيرات في مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، وباقي النسبة %٣١,٣ يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

(٢) اختبار معنوية نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار "ف"، وحيث أن قيمة "ف" هي ١٦,١٠٥، وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١)، مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت.

(٣) اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:

يتضح من خلال اختبار "ت" أن ملكية كبار المساهمين وازدواجية دور المدير التنفيذي وحجم مجلس الإدارة ذات تأثير معنوي على مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١)، (٠,٠٠١)، (٠,٠٠٥) على الترتيب:

(٤) معادلة النموذج:

مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت

$$= ٣٦,٠٦٦ + ٠,١٣٥ \text{ ملكية كبار المساهمين} - ٨,٢٩٢ \text{ ازدواجية دور المدير التنفيذي} + ٠,٤٧٠$$

حجم مجلس الإدارة.

٣/٦/٦ تحليل نتائج مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت:

(أ) مصفوفة ارتباط بيرسون:

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع - مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت - وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦) معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	الملكىة الإدارية		الملكىة المؤسسية		ملكىة كبار المساهمين		حجم مجلس الإدارة		استقلال أعضاء مجلس الإدارة		ازدواجية دور المدير التنفيذي	
	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة	دلالة
مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت	٠,٠٢٥	٠,٤٥٢	٠,١٤٥	٠,٢٤٠	٠,٦٢٤	٠,٠٠٠***	٠,٢٦٨	٠,٠٢٢**	٠,٢١٦	٠,١٤٥	٠,٤١٢	٠,٠١٨**

يتضح من جدول رقم (٦) ما يلي:

- (١) توجد علاقة موجبة ولكنها غير دالة إحصائياً بين مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من الملكىة الإدارية والملكىة المؤسسية واستقلال أعضاء مجلس الإدارة.
- (٢) توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من ملكىة كبار المساهمين وحجم مجلس الإدارة.
- (٣) توجد علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت وازدواجية دور المدير التنفيذي.

(ب) نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي:

نتيجة لثبوت وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لتحديد الأثر التفاعلى والتبادلى للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧) نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت

R ²	اختبار "ف"		اختبار "ت"		معاملات النموذج	المتغيرات المستقلة
	دلالة	قيمة	دلالة	قيمة		
٤٨,٦%	٠,٠٠٠***	١٠,٨٥٣	٠,٠٠٠	٤٨,٧٢٣	٢٤,٧٨٤	الجزء الثابت ملكىة كبار المساهمين ازدواجية دور المدير التنفيذي
			٠,٠٠١	٣,٧٥٨	٠,٠٩٦	
			٠,٠٤٩	٢,٠٧٧-	٣,٢٨٤-	

يتضح من جدول رقم (٧) ما يلي:

(١) معامل التحديد:

يتضح أن المتغيرات المستقلة تفسر ٤٨,٦% من التغيرات في مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت، وباقي النسبة ٥١,٤% يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

(٢) اختبار معنوية نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار "ف"، وحيث أن قيمة "ف" هي ١٠,٨٥٣، وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١)، مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة على مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت.

(٣) اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:

يتضح من خلال اختبار "ت" أن ملكية كبار المساهمين وازدواجية دور المدير التنفيذي ذات تأثير معنوي على مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، (٠,٠٥) على الترتيب.

(٤) معادلة النموذج:

مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت

$$= 24,784 + 0,096 \times \text{ملكية كبار المساهمين} - 3,284 \times \text{ازدواجية دور المدير التنفيذي.}$$

٧/٦ نتائج اختبار فروض البحث:

تم اختبار فروض البحث من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي للمؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت. وذلك في ضوء سنة متغيرات مستقلة، وبالتطبيق على الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات لعام ٢٠١٢، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية لاختبار فروض البحث:

(١) بالنسبة للفرض الأول: والذي ينص على "توجد علاقة جوهرية موجبة بين الملكية الإدارية وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت". فلم تؤيد النتائج صحة هذا الفرض، حيث أن قيمة معامل الارتباط بين الملكية الإدارية وكل من المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت ومؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت بلغت (٠,٠١٩)، (٠,٠١٤)، (٠,٠٢٥) على الترتيب، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥)، مما يعني عدم وجود علاقة جوهرية بين الملكية الإدارية وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد ترجع إلى انخفاض مستويات الملكية الإدارية في بعض شركات العينة أو إلى أن الإدارة قد تقوم بالحد من الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عبر الموقع الإلكتروني للشركة، حيث لا يتم الإفصاح سوى عن المعلومات التي تحقق مصالحها الذاتية، وذلك لإخفاء الأداء الفعلي عن الأطراف الخارجية، ويترتب على ذلك انخفاض جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

(٢) بالنسبة للفرض الثاني: والذي ينص على "توجد علاقة جوهرية موجبة بين الملكية المؤسسية وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت". فلم تؤيد النتائج صحة هذا الفرض، حيث أن قيمة معامل الارتباط بين الملكية المؤسسية وكل من المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة

محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت. بلغت (٠,١٧٤)، (٠,١٧٦)، (٠,١٤٥)، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥)، مما يعني عدم وجود علاقة جوهرية بين الملكية المؤسسية وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد ترجع إلى انخفاض نسبة الملكية المؤسسية في بعض شركات العينة أو إلى احتمالية أن يكون المستثمر المؤسسي مستثمراً سلبياً يميل إلى التخلص من الاستثمارات في الشركات ذات الأداء المالي الضعيف، ومن ثم لا يهتم بجودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

(٤) بالنسبة للفرض الثالث: والذي ينص على "توجد علاقة جوهرية موجبة بين ملكية كبار المساهمين وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت" فقد ثبت صحة هذا الفرض، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين ملكية كبار المساهمين وكل من المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت (٠,٦٤٢)، (٠,٦٠١)، (٠,٦٢٤)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود علاقة جوهرية بين ملكية كبار المساهمين وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد ترجع إلى سعي كبار المساهمين إلى الحد من عدم تماثل المعلومات، وتحسين الشفافية والإفصاح، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

(٥) بالنسبة للفرض الرابع: والذي ينص على "توجد علاقة جوهرية موجبة بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت" فقد ثبت صحة هذا الفرض، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين حجم مجلس الإدارة وكل من المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت (٠,٤٥٩)، (٠,٤٧٤)، (٠,٣٦٨)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود علاقة جوهرية بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد ترجع إلى أن أعضاء مجلس الإدارة تسعى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، وذلك لأن مستويات مرتفعة من الإفصاح يعطي انطباعاً إيجابياً لدى الأطراف الخارجية عن أعضاء المجلس.

(٥) بالنسبة للفرض الخامس: والذي ينص على "توجد علاقة جوهرية موجبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت"، فقد أيدت النتائج صحة هذا الفرض في المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت. وفي النتائج لم تؤيد صحة هذا الفرض في مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت. وفي المجمل، تشير النتائج إلى صحة هذا الفرض حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وكل من المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت (٠,٣٣٢)، (٠,٣٧٢)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود علاقة جوهرية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة ترجع إلى أن الشركات التي لديها عدد كبير من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة سوف تسعى إلى تحسين مستوى الشفافية والإفصاح في التقرير المالي عبر الإنترنت، وذلك لزيادة الثقة والمصداقية في أعضاء مجلس الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

٦) بالنسبة لتفرض السادس: والذي ينص على "توجد علاقة جوهرية سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت"، فقد ثبت صحة هذا الفرض، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وكل من المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، ومؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت (-٠,٥٥)، (-٠,٥٨٤)، (-٠,٤١٢)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يعني وجود علاقة جوهرية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وجودة التقرير المالي عبر الإنترنت. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة قد ترجع إلى أن الشركات التي لديها فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، تسعى إلى الحد من عدم تماثل المعلومات، وكذلك فعالية مراقبة الأعمال والمبادرات الإدارية وتحسين مستوى الإفصاح الإلكتروني، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

وبعد اختبار فروض البحث يقوم الباحثان في القسم التالي (السابع) بعرض خلاصة البحث والنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى التوجهات البحثية المستقبلية.

٧/ القسم السابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية: ١/٧ الخلاصة:

استهدف هذا البحث اختبار العلاقة بين جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة، حيث أن التقرير المالي عبر الإنترنت يساعد على الحد من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات، ومن ثم يفي باحتياجات مستخدمي التقارير المالية، وقد قام الباحثان بتقديم إطار نظري يتمثل في الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وكذلك طبيعة هيكل الملكية ومجلس الإدارة كإحدى آليات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى التوصل إلى مؤشر مقترح لقياس جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، كما قام الباحثان بدراسة تطبيقية لتحديد أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت. وذلك من خلال التطبيق على مجموعة من شركات المساهمة المدرجة ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات لعام ٢٠١٢.

٢/٧ النتائج:

في إطار هدف ومنهج البحث توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيمايلي:

١/٢/٧ نتائج الدراسة النظرية:

- ١- يعتبر هيكل الملكية عنصراً هاماً لحوكمة الشركات، ويمكن تعريفه من خلال بعدين رئيسيين: درجة تركيز الملكية، وطبيعة الملاك.
- ٢- الخطوة الأساسية لتأسيس آلية فعالة لحوكمة الشركات هي إنشاء مجلس إدارة لديه التوازن المناسب من المهارات، والخبرات، والاستقلالية، والمعرفة عن الشركة حتى يتمكن من أداء واجباته ومسئوليته بشكل مناسب.
- ٣- يلعب مجلس الإدارة دوراً مركزياً كآلية لحوكمة الشركات، حيث أنه مسئول عن التأكد من أن سياسات الشركة محددة، ولديها بيئة رقابية صلبة، وهناك حماية لحقوق المساهمين. بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الشفافية والإفصاح، وكذلك حماية مصالح الشركة وكافة حملة الأسهم.

٤- من أهم دوافع قيام الشركات بنشر التقرير المالي عبر الإنترنت:

- تخفيض التكلفة والوقت المستغرق لتوزيع المعلومات.
- التواصل مع مستخدمى المعلومات غير المحددين مسبقاً.
- تعزيز ممارسات الإفصاح التقليدي وزيادة كمية ونوعية البيانات المفصح عنها.
- تحسين الوصول إلى المستثمرين المحتملين.

٥- إن زيادة مستويات الملكية الإدارية تؤدي إلى زيادة تقارب المصالح، والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بالتقرير المالي عبر الإنترنت، ولكن عندما تصل مستويات الملكية الإدارية لنسبة معينة والتي قد تختلف وفقاً لعدة عوامل من أهمها التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالحصانة الإدارية، وفي هذه الحالة تقوم الإدارة بالإفصاح عبر الإنترنت عن المعلومات التي تحقق مصالحها الخاصة، ويترتب على ذلك انخفاض جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

٦- دور الملكية المؤسسية داخل الشركة المستثمر فيها يختلف حسب النية من عملية الشراء. فإذا كان الغرض من الشراء هو الاحتفاظ بتلك الاستثمارات، فهذا يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسى، ومن ثم تعتبر الملكية المؤسسية فى هذه الحالة آلية هامة لتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات، ومن أهمها الشفافية والإفصاح، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت. أما إذا كان الغرض من الشراء المتاجرة (المضاربة)، فهذا يعني عدم قيام المستثمر المؤسسى بالدور الرقابى المنوط به، ويترتب على ذلك قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات التي تحقق منفعتها الخاصة، وبالتالي زيادة درجة عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

٧- ميل كبار المساهمين إلى التركيز على القرارات التي تساعد على زيادة قيمة الشركة، وتحسين الشفافية والإفصاح، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، إلا أنه فى حالة انخفاض أداء الشركة وعدم وجود آليات السوق التي تحقق انضباط سلوك الإدارة، وعدم فعالية آليات الحوكمة، قد يسعى كبار المساهمين إلى تسريب المعلومات الداخلية لتحقيق مصالحهم الخاصة، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

٨- حجم مجلس الإدارة قد يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت، ولكن فى حالة توافر المهارات والخبرات فى ذات المجال للأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين.

٩- أن استقلال أعضاء مجلس الإدارة من الآليات الهامة لزيادة جودة الأرباح، والحد من التلاعب فى التقارير المالية، وتحسين مستوى الإفصاح من خلال نشر التقرير المالي عبر الإنترنت، كما أنه من أهم الشروط اللازمة لتوافر الاستقلالية هي: النزاهة، والخبرة، والمهارة ذات الصلة، بالإضافة إلى عدم وجود أي علاقة مالية بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين والشركة القابضة والتابعة والشقيقة والزميلة.

١٠- أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تؤدي إلى سلوك إداري أكثر انتهازية، ويرجع ذلك إلى انخفاض فعالية مجلس الإدارة في المراقبة على المديرين التنفيذيين، نظراً لعدم الفصل بين تنفيذ القرار والمراقبة على عملية التنفيذ. ومن ثم فإن عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي تؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتأثير الإيجابي على محتوى المعلومات ومن ثم زيادة جودة التقرير المالي عبر الإنترنت.

٢/٢/٧ نتائج الدراسة التطبيقية:

١- توجد علاقة موجبة ولكنها غير دالة إحصائياً بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية.

٢- توجد علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكل من ملكية كبار المساهمين وحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة.

٣- توجد علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وازدواجية دور المدير التنفيذي.

٤- تفسر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في ملكية كبار المساهمين وازدواجية دور المدير التنفيذي وحجم مجلس الإدارة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة - في نموذج الانحدار - ٧٤,٤% من التغيرات في المؤشر العام لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت، حيث بلغت قيمة "ف" ١٥,٢٢١ عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

٥- تفسر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في ملكية كبار المساهمين وازدواجية دور المدير التنفيذي وحجم مجلس الإدارة - في نموذج الانحدار - ٦٨,٧% من التغيرات في مؤشر جودة محتوى التقرير المالي عبر الإنترنت، حيث بلغت قيمة "ف" ١٦,١٠٥ عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

٦- تفسر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في ملكية كبار المساهمين وازدواجية دور المدير التنفيذي - في نموذج الانحدار - ٤٨,٦% من التغيرات في مؤشر جودة طريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت، حيث بلغت قيمة "ف" ١٠,٨٥٣ عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

٣/٧ التوصيات:

١- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات بتحديث المعلومات المتعلقة بهيكل المساهمين وهيكل مجلس الإدارة بصفة دورية على الموقع الإلكتروني للشركات وفقاً لنموذج الإفصاح المقدم إلى البورصة تنفيذاً للمادة ١٨ من قواعد القيد.

٢- العمل على إصدار معيار محاسبي من قبل الهيئات والمنظمات المهنية المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة لتنظيم عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٣- حث الجهات الرقابية والإشرافية بالتأكيد على ضرورة قيام الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بإنشاء مواقع إلكترونية لها باللغة العربية والإنجليزية، حتى تكون الفرص متاحة لجميع المستثمرين.

٤- ضرورة إلزام الشركات بتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عام ٢٠١١ من خلال إدراج تلك القواعد والمعايير ضمن قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. بالإضافة إلى تطوير تقرير مراقب الحسابات بحيث يشمل على فقرة توضح مدى إلزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات.

٥- قيام البورصة المصرية بالتعاون مع مركز المديرين بوزارة الاستثمار بإعداد مؤشر لجودة الإفصاح الإلكتروني للشركات، يتضمن تقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGX100 بشكل سنوي، بناء على محتوى وطريقة عرض التقرير المالي عبر الإنترنت، مع الاسترشاد بالمؤشر الذي تم إعداده في هذا البحث.

٦- العمل على زيادة وعي مستخدمي ومعدّي التقارير المالية بالإفصاح الإلكتروني، وأهميته في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال: ورش العمل، والدورات التدريبية، والندوات العلمية.

٧- ضرورة الإفصاح في تقرير لجنة لمراجعة وتقرير مراقب الحسابات عن فعالية نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالموقع الإلكتروني للشركة، مما يعزز ثقة المستثمرين وكافة الأطراف الخارجية في التقرير المالي عبر الإنترنت.

٤/٧ التوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يرى الباحثان أن هناك مجالات عديدة تمثل أساساً لأبحاث مستقبلية، والتي تتمثل فيما يلي:

١- أثر تطبيق قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية - بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٤ - على تحسين ممارسات الإفصاح الإلكتروني للشركات.

٢- دراسة تأثير ملكية الأجانب على جودة المحتوى الإخباري للتقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على البيئة المصرية.

٣- أثر الإفصاح عن التقرير المالي عبر الإنترنت في الحد من عدم تماثل المعلومات للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٤- دراسة مقارنة لمحددات التقرير المالي عبر الإنترنت في البيئة العربية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- د/ إبراهيم السيد عبيد، (٢٠١٠)، "دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية"، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٨-١٩ مايو، ص ص ١-٣٨.
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية، ٢٠١١، مركز المديرين، وزارة الاستثمار، فبراير، ص ص ١-٢٥.
- د/ رضا إبراهيم صالح (٢٠١٠)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص ص ٣٨٠-٤٣٢.
- د/ هلال عبد الفتاح عفيفي، (٢٠٠٨)، "محددات نشر التقارير المالية على الإنترنت في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة اختبارية"، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني، المجلد الثلاثين، ص ص ٢٥٧-٣٠٤.
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، رقم ١١ بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٤، بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ١١/٥/٢٠١١.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢١/٢/٢٠١٢، بشأن تعديل قواعد قيد استثمار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdelsalam, O. & El-Masry, A., (2008), "The Impact of Board Independence and Ownership Structure on the Timeliness of Corporate Internet Reporting of Irish Companies", **Managerial Finance**, 34(12), pp. 907-918.
- Abdelsalam, O. & Street, D., (2007), "Corporate Governance and The Timeliness of Corporate Internet Reporting by U.K Listed Companies", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 16(2), pp. 1-20.
- Abdelsalam, O., et al., (2007), "An Examination of the Comprehensiveness of CiR Provided by London-Listed Companies", **Journal of International Accounting Research**, Vol. 6, No. 2, pp. 1-33.
- Abdolkhani, H. & Jalali, R., (2013), "Effect of Managerial Ownership Concentrated on Firm Return and Value: Evidence from Iran stock market", **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, Vol. 3, No. 1, January, pp. 46-51.

- Abidin, Z., et al., (2009), "Board Structure and Corporate Performance in Malaysia", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 1, No. 1, February, pp. 150-164.
- AbuGhazaleh, N., et al., (2012), "The Determinants of Web-Based Investor Relations Activities by Companies Operating in Emerging Economies: The Case of Jordan", **The Journal of Applied Business Research**, Vol. 28, No. 2, March/April, pp. 209-226.
- Adams, R. & Ferreira, D., (2007), "A theory of friendly boards", **The Journal of Finance**, Vol. 62, Issue 1, February, pp. 217-250.
- Agboola, A. & Salawu, M., (2012), "The Determinants of Internet Financial Reporting: Empirical Evidence from Nigeria", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. 3, No. 11, pp. 45-105.
- Ajibolade, S., & Uwuigbe, U., (2013), "Effects of Corporate Governance on Corporate Social and Environmental Disclosure Among Listed Firms in Nigeria", **European Journal of Business and Social Sciences**, Vol. 2, No. 5, August, pp.76-92.
- Al Arussi, A., et al., (2009), "Determinants of Financial and Environmental Disclosures through the Internet by Malaysian Companies", **Asian Review of Accounting**, Vol. 17, No. 1, pp. 59-76.
- Al-Barghouthi, S., (2013), "Web-Based Investor Relations Disclosures: A Communication Perspective", **European Journal of Business and Management**, Vol. 5, No. 17, pp. 66-74.
- Alves, S., (2012), "Ownership Structure and Earning Management: Evidence from Portugal", **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, 6(1), pp. 57-74.
- Aly, D., et al., (2010), "Determinants of Corporate Internet Reporting: Evidence from Egypt", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25, No. 2, pp. 182-202.
- Barros, C., et al., (2013), "Corporate Governance and Voluntary Disclosure in France", **The Journal of Applied Business Research**, Vol. 29, No. 2, March/ April, pp. 561-577.
- Bliss, M., (2011), "Does CEO Duality Constrain Board Independence? Some Evidence from Audit Pricing", **Accounting and Finance**, 51, pp. 361-380.
- Chau, G. & Gray, S., (2010), "Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure: Evidence from Hong Kong", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 19, Issue 2, pp. 93-109.
- Darmadi, S. & Sodikin, A., (2013), "Information Disclosure by Family Controlled Firms: The Role of Board Independence and Institutional Ownership", **Asian Review of Accounting**, Vol. 21, Issue 3, pp. 223-240.

- Desoky, A. & Mousa, G., (2013), "The Impact of Firm Characteristics and Corporate Governance Attributes on Internet Investor Relations-Evidence from Bahrain", **International Journal of Business and Emerging Markets**, March, Vol. 5, No. 2, pp. 119-147.
- Dharmastuti, C. & Wahyudi, S., (2013), "The Effectivity of Internal and External Corporate Governance Mechanisms Towards Corporate Performance", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. 4, No. 4, pp. 132-139.
- Dou, Y., et al., (2013a), "Blockholder Heterogeneity and Financial Reporting Quality", Working Paper, available at: <http://www.ssrn.com>. pp. 1-45.
- Dou, Y., et al., (2013b), "Large Shareholders and Accounting Choices", Working Paper, available at: <http://www.ssrn.com>. pp. 1-42.
- Emamgholipour, M., et al., (2013), "A Study on Relationship Between Institutional Investors and Earnings Management: Evidence from the Tehran Stock Exchange", **Management Science Letters**, Vol. 3, Issue 4, pp. 1105-1112.
- Fauzi, F & Locke, S., (2012), "Board structure, Ownership Structure and Firm Performance: A study of New Zealand Listed-Firms", **Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance**, Vol. 8, No. 2, pp. 43-67.
- Fekete, S., et al., (2009), "Determinants of the Comprehensiveness of Corporate Internet Reporting by Romanian Listed Companies", <http://papers.ssrn.com>.
- Gandia, L., (2008), "Determinants of Internet-Based Corporate Governance Disclosure by Spanish Listed Companies". **Online Information Review**, Vol. 32, Issue 6, pp. 791-817.
- Gillan, S., (2006), "Recent Developments in Corporate Governance: An Overview", **Journal of Corporate Finance**, 12, pp. 381-402.
- Gull, S., et al., (2012), "Agency Cost, Corporate Governance and Ownership Structure (The Case of Pakistan)", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 3, No. 9, May, pp. 268-277.
- Hassan, M., (2013), "Corporate Governance Characteristics and Voluntary Disclosure: The Case of UAE Listed Corporations", **International Conference on Business, Economics, and Accounting**, 20-23 March, Bangkok-Thiland, pp. 1-44.
- Hassan, S., (2011), "Corporate Governance and Financial Reporting Quality: A Study of Nigerian Money Deposit Banks", **International Journal of Research in Computer Application & Management**, Vol. 1, Issue 6 (August), pp. 12-19.

- Hossain, M., et al., (2012), "Internet Financial Reporting and Disclosure by Listed Companies: Future Evidence from an Emerging Country", **Corporate Ownership & Control**, Vol. 9, Issue 4, pp. 351-366.
- Jaggi, B., et al., (2009), "Family Control, Board Independence and Earning Management: Evidence Based on Hong Kong Firms", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 28, Issue 4, July-August, pp. 281-300.
- Jalil, A. & Rahman, R., (2010), "Institutional Investors and Earning Management", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 8, No. 2, pp. 110-127.
- Kelton, A. & Yang, Y., (2008), "The Impact of Corporate Governance on Internet Financial Reporting", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 27, Issue 1, January-February, pp. 62-87.
- Khan, M. & Ismail, N., (2012), "Various Aspects of Internet Financial Reporting: Evidence from Malaysian Academician", **Journal of Global Business and Economics**, January, Vol. 4, No. 1, pp. 1-15.
- Khan, M., et al., (2013), "Benefits of Internet Financial Reporting in a Developing Countries: Evidence from Malaysia", **African Journal of Business Management**, Vol. 7 (9), March, pp. 917-726.
- Khiari, W. & Karaa, A., (2013), "Corporate Governance and Disclosure Quality: Taxonomy of Tunisian Listed Firms Using the Decision Tree Method Based Approach", **Journal of Applied Economics and Business Research**, Vol. 3, No. 2, pp. 95-117.
- Kim, K., et al., (2009), "CEO Duality Leadership and Corporate Diversification Behavior", **Journal of Business Research**, Vol. 62, Issue 11, pp. 1173-1180.
- Lee, Y., (2013), "Can Independent Directors improve the Quality of Earnings? Evidence from Taiwan", **Advances in Management & Applied Economics**, Vol. 3, No. 3, pp. 45-66.
- Lennox, C., (2005), "Management Ownership and Audit Firm Size", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 22, Issue 1, pp. 205-227.
- Metawee, A., (2013), "The Relationship Between Characteristics of Audit Committee, Board of Directors and Level of Earning Management, Evidence from Egypt", **Journal of International Business and Finance (JIBF)**, Plymouth Business School, UK, January, pp. 1-34.
- Moradi, M., et al., (2011), "A Study of the Reasons of Shortcomings in Establishment of Internet Financial Reporting in Iran", **African Journal of Business Management**, Vol. 5, No. 8, April, pp. 3312-3321.
- Noor, M. & Fadzil, F., (2013), "Board Characteristics and Performance from Perspective of Governance Code in Malaysia", **World Review of Business Research**, Vol. 3, No. 3, July, pp. 191-206.

- Nosheen, S. & Chonglertham, S., (2013), "Impact of Board Leadership and Audit Quality on Disclosure Quality: Evidence from Pakistan". **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol. 10, No. 4, 11 November, pp. 311-327.
- Ojah, K., & M-Mokoteli, T., (2012), "Internet Financial Reporting, Infrastructures and Corporate Governance: An International Analysis", **Review of Development Finance 2**, pp. 69-83.
- Pergola, T. & Joseph, G., (2011), "Corporate Governance and Board Equity Ownership", **Corporate Governance**, Vol. 11, Issue 2, pp. 200-213.
- Puspitaningrum, D. & Atmini, S., (2012), "Corporate Governance Mechanism and the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Indonesian Companies", **Procedia Economics and Finance**, Vol. 2, pp. 157-166.
- Ramli, J., et al., (2012), "Assessing the Effect of Ownership Structure on the Internet Financial Reporting (IFR) Disclosure: Malaysian Evidence", **International Conference on Management, Economics and Finance (ICMEF 2012)**, Proceeding 15th – 16th October, Hilton hotel, Kuching, Sarawak, Malaysia, available at: www.globalresearch.com.my.
- Ramli, J., et al., (2013), "Assessing the Effects of Corporate Governance Attributes on the Quality of Directors- Related Information Disclosure: The Empirical Study of Malaysian Top 100 Companies", **American Journal of Economics**, 3(2), pp. 90-99.
- Saini, M., (2013), "Impact of Company Characteristics on Web-Based Business Reporting in India", **The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices**, Vol. XII, No. 1, January, pp. 21-46.
- Sharma, N., (2013), "Web-Based Disclosures and Their Determinants: Evidence from Listed Commercial Bank in Nepal", **Accounting and Finance Research**, Vol. 2, No. 3, pp. 1-13.
- Stergiou, V., (2011), "The Complex Relationship of Concentrated Ownership Structure and Corporate Governance", **Thesis of Ph.D.**, The London School of Economics and Political Science, September, pp. 1-250.
- Sukecheep, S., et al., (2013), "Earnings Management and board Characteristics in Thai Listed Companies". **International Conference on Business, Economics, and Accounting**, 20-23 March, Bangkok-Tailand, pp. 1-14.
- Thangatoral, R., et al., (2013), "The Effect of Corporate Governance Mechanism on the Voluntary Internet Financial Reporting: A Case of Malaysia", available at:
www.wseas.us/e-library/conferences/2013/cambridgeUSA/MMF/MMF-13.pdf.

- Tsegba, I. & Herbert, W., (2013), "Corporate Governance, Ownership Structure and Firm Performance in Nigeria", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. 4, No. 5, pp. 23-38.
- Turki, A. & Sedrine, N., (2012), "Ownership Structure, Board Characteristics and Corporate Performance in Tunisia", **International Journal of Business and Management**, Vol. 7, No. 4, February, pp. 121-132.
- Turrent, G. & Ariza, L., (2012), "Corporate Information Transparency on the Internet by Listed Companies in Spain (IBEX 35) and Mexico (IPYC)", **The International Journal of Digital Accounting Research**, Vol. 12, pp. 1-37.
- Tusiime, I., et al., (2011), "Corporate Governance: Ownership Structure, Board Structure and Performance of Public Sector Entities", **Journal of Public Administration and Policy Research**, Vol. 3(9), November, pp. 250-260.
- Uadiale, O., (2010), "The Impact of Board Structure on Corporate Financial Performance in Nigeria", **International Journal of Business and Management**, Vol. 5, No. 10, October, pp. 155-166.
- Wellalage, N. & Locke, S., (2011), "Agency Costs, Ownership Structure and Corporate Governance Mechanisms: A Case Study in New Zealand Unlisted Small Companies", **International Research Journal of Finance and Economics**, Issue 78, pp. 178-192.
- Xiao, J., et al., (2004), "The Determinants and Characteristics of Voluntary Internet-Based Disclosures by Listed Chinese Companies", **Journal of Accounting & Public Policy**, Vol. 23, No. 3, pp. 191-225.
- Yap, K. & Saleh, Z., (2011), "Internet Financial Reporting in Malaysia: The Preparers' View", **Asian Journal of Finance & Accounting**, Vol. 3, No. 1: E39, pp. 138-161.
- Yap, K., et al., (2011), "Internet Financial Reporting and Reporting and Corporate Governance in Malaysia", **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 5(10). pp. 1273-1289.
- Yeqin, Y., (2007), "Ownership Structure and Corporate Governance in China: It's Time to Reform", **Thesis of MSc in Finance & International Business**, Arhus school of Business, October, pp. 1-101.

Name	Website	اسم الشركة	القطاع
<ul style="list-style-type: none"> Orascom Telecom Media and Technology Holding (OTMT) Global Telecom Holding (GTH) Telecom Egypt 	www.otml.com www.gtelecom.com www.telecomegypt.com	<ul style="list-style-type: none"> اوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة جلوبال تليكوم القابضة^(٢) المصرية للاتصالات 	قطاع الاتصالات
<ul style="list-style-type: none"> Egyptian Kuwaiti Holding Citadel Capital – Common Shares Egyptian Financial Group–Hermes Holding Company Egyptians Abroad for Investment & Development Amer Group Holding 	www.ekholding.com www.citadelcapital.com www.efg-hermes.com www.egyptiansabroad.com www.amer-group.com	<ul style="list-style-type: none"> القابضة المصرية الكويتية القلعة للاستشارات المالية المجموعة المالية هيرمس القابضة المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية عاهر جروب القابضة 	قطاع الخدمات المالية
<ul style="list-style-type: none"> Orascom Construction Industries (OCI) Lecico Egypt Delta Construction & Rebuilding 	ww.orascomci.com www.lecico.com www.deltaegypt.com	<ul style="list-style-type: none"> اوراسكوم للإنشاء والصناعة ليسكر مصر دلتا للإنشاء والتعمير 	قطاع التشييد ومواد البناء
<ul style="list-style-type: none"> Sidi Kerir Petrochemicals Abou Kir Fertilizers Misi Chemical Industries 	www.sidpec.com www.abuqir.com www.kimaegypt.com	<ul style="list-style-type: none"> سيدي كيرير للبتروكيماويات أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية الصناعات الكيماوية المصرية - كيما 	قطاع الكيماويات
<ul style="list-style-type: none"> Oriental Weavers 	www.orientalweavers.com	<ul style="list-style-type: none"> النساجون الشرقيون للسجاد 	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية
<ul style="list-style-type: none"> Elswedey Electric Egyptian Transport (EGYPTTRANS) 	www.elsewedeyelctric.com www.egypttrans.com	<ul style="list-style-type: none"> السويدي الكيتريك المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيبترانس) 	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
<ul style="list-style-type: none"> Orascom Development Holding (AG) Palm Hills Development Company Six of October Development & Investment (SODIC) T M G Holding 	www.orascomdh.com www.palmhillsdevelopments.com www.sodic.com www.talaatmoustafa.com	<ul style="list-style-type: none"> اوراسكوم القابضة للتنمية بالم هيلز للتعمير السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك) مجموعة طلعت مصطفى القابضة 	قطاع السياحة والترفيه
<ul style="list-style-type: none"> Alexandria Mineral Oils Company Ezz Steel Egyptian Iron & Steel Asek Company for Mining–Ascom 	www.amocalex.com www.ezzindustries.com www.egironsteel.com www.ascom.com.eg	<ul style="list-style-type: none"> الإسكندرية للزيوت المعدنية العز الدخيلة للصلب الحديد والصلب المصرية اسيك للتعدين - اسكوم 	قطاع الغاز والبتترول
<ul style="list-style-type: none"> Cairo Poultry 	www.cpg.com.eg	<ul style="list-style-type: none"> القاهرة للدواجن 	قطاع الأغذية والمشروبات
<ul style="list-style-type: none"> Raya Holding for Technology and Communications 	www.rayacorp.com	<ul style="list-style-type: none"> راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات 	قطاع تكنولوجيا المعلومات

* تم تعديل اسم شركة "اوراسكوم تليكوم القابضة" لتصبح شركة "جلوبال تليكوم القابضة"، وذلك في يوم ٢٣/٩/٢٠١٣.

عناصر الإفصاح	عناصر الإفصاح
٨) أعضاء لجنة المراجعة (السيرة الذاتية).	المحتوى Content
٩) تركيبة هيكل الملكية.	١/١ معلومات مالية وتشغيلية وعامة:
١٠) حجم مجلس الإدارة.	١) موقع إلكتروني باللغة العربية.
١١) تكوين مجلس الإدارة.	٢) موقع إلكتروني باللغة الانجليزية.
١٢) مكافأة وبيانات أعضاء مجلس الإدارة.	٣) القوائم المالية للفترة الحالية.
١٣) عدد اجتماعات مجلس الإدارة.	٤) القوائم المالية للفترة السابقة.
١٤) تقرير لجنة المراجعة.	٥) تقرير المراجع للفترة الحالية.
١٥) إرشادات حوكمة الشركات.	٦) تقرير المراجع للفترة السابقة.
١٦) الإفصاح عن المخاطر.	٧) القوائم المالية الدورية للفترة الحالية.
١٧) معلومات عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.	٨) القوائم المالية الدورية للفترة السابقة.
٢- طريقة العرض Presentation	٩) تقرير الفحص المحدود للفترة الحالية.
١/٢ سمات (خصائص) تكنولوجية:	١٠) تقرير الفحص المحدود للفترة السابقة.
١) وقت التحميل من الموقع الإلكتروني للشركة > ١٠ ثوان.	١١) ختم مراقب الحسابات.
٢) بيانات مالية بالإكمال.	١٢) ملخص للنسب الأساسية على مدار ٥ سنوات على الأقل.
٣) بيانات مالية بتنسيق المستند المنقول.	١٣) تقارير قطاعية للسنة الحالية.
٤) بيانات مالية بلغة النصوص العالية.	١٤) تقارير قطاعية للسنوات السابقة.
٥) بيانات مالية بلغة تقارير الأعمال الموسعة.	١٥) سعر السهم الحالي.
٦) ملفات فيديو.	١٦) أداء سعر السهم بالنسبة لمؤشر سوق الأوراق المالية.
٧) ملفات صوتية.	١٧) ربحية السهم.
٨) عروض تقديمية لبيانات مالية.	١٨) توزيعات الأسهم للسنة الحالية.
٩) استخدام صور الرسوم البيانية.	١٩) توزيعات الأسهم للسنوات السابقة.
١٠) الروابط التشعبية بالتقارير المالية.	٢٠) عدد الأسهم المقيدة في سوق الأوراق المالية وتاريخ القيد.
٢/٢ إمكانية الوصول والحصول على المعلومات:	٢١) القيمة الاسمية للسهم.
١) الاتصال بالشركة.	٢٢) جداول لأداء سعر السهم.
٢) البريد الإلكتروني، ورقم الهاتف، والعنوان البريدي للشركة.	٢٣) رسوم بيانية لأداء سعر السهم.
٣) محركات البحث الداخلية.	٢٤) بيانات (أرقام) أساسية (مثل إجمالي الأصول، إيرادات التشغيل، العائد على حقوق الملكية، صافي الربح).
٤) الأسئلة متكررة الحدوث.	٢٥) بيانات تشغيلية أسبوعية أو/و شهرية.
٥) رابط بالموقع الإلكتروني لسوق الأوراق المالية.	٢٦) الخطط المستقبلية.
٦) رابط بالموقع الإلكتروني لشركات الخدمات المالية.	٢٧) أبرز الملامح المالية (معدل نمو الإيرادات، معدل نمو صافي الربح).
٧) بند (قسم) مستقل لعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني.	٢٨) البيانات (الأخبار) الصحفية press releases.
٨) إمكانية تحميل معلومات علاقات المستثمرين.	٢٩) فرص العمل.
٩) أسماء موظفي علاقات المستثمرين.	٣٠) نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.
١٠) البريد الإلكتروني، ورقم الهاتف، والعنوان البريدي لعلاقات المستثمرين.	٣١) استراتيجية الشركة.
١١) روابط بالشركات ذات العلاقة.	٣٢) منتجات أو خدمات الشركة.
١٢) تقسيم الصفحة إلى إطارات.	٣٣) خلفية تاريخية عن الشركة.
١٣) قوائم البريد الإلكتروني.	٣٤) الهيكل التنظيمي للشركة.
١٤) توافر قسم المساعدة.	٢/١ معلومات عن الحوكمة والمسئولية الاجتماعية:
١٥) خريطة الموقع الإلكتروني.	١) بند (قسم) منفصل لحوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني.
١٦) الوصول إلى البيانات الصحفية أو الأخبار بنقرة واحدة.	٢) خطاب رئيس مجلس الإدارة.
١٧) وجود حدود واضحة بين التقارير السنوية (التي تمت مراجعتها) وبقية المعلومات.	٣) قرارات اجتماع المساهمين للسنة الحالية.
١٨) استخدام القائمة المنسلة.	٤) قرارات مجلس الإدارة للسنة الحالية.
١٩) استخدام النقر فوق القائمة.	٥) قرارات اجتماع المساهمين للسنة السابقة.
٢٠) استخدام أزرار السابق/ التالي للتنقل بشكل تلمسلي.	٦) قرارات مجلس الإدارة للسنة السابقة.
	٧) أعضاء مجلس الإدارة (السيرة الذاتية).